وزارة التعليم والبحث العلمي
جامعة عباس لغرور –خنشلة –
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة عباس لغرور خنشلة
ABBES LAGHROUR UNIVERSITY KHENCHELA

*قسم العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير*

*نيابة العمادة للدراسات و شؤون الطلبة*

# سياسة تخفيض قيمة العملة و أثرها على التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (2016/2000)

**مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية**

## تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

**إعداد الطالبتان:**
- فكرة سلاف
- رغيس نوال

**إشراف الأستـــــاذ:**
أ/د بوطكوك عمار

## لجنة المناقشة

| الاسم و اللقب | الرتبة العلمية | الصفة |
|---|---|---|
| بلولي حسام | أستاذ محاضر أ | رئيس |
| بوطكوك عمار | أستاذ محاضر أ | مشرف |
| درويش وليد | مساعد ب | المناقش |

**السنة الجامعية: 2024/2023**

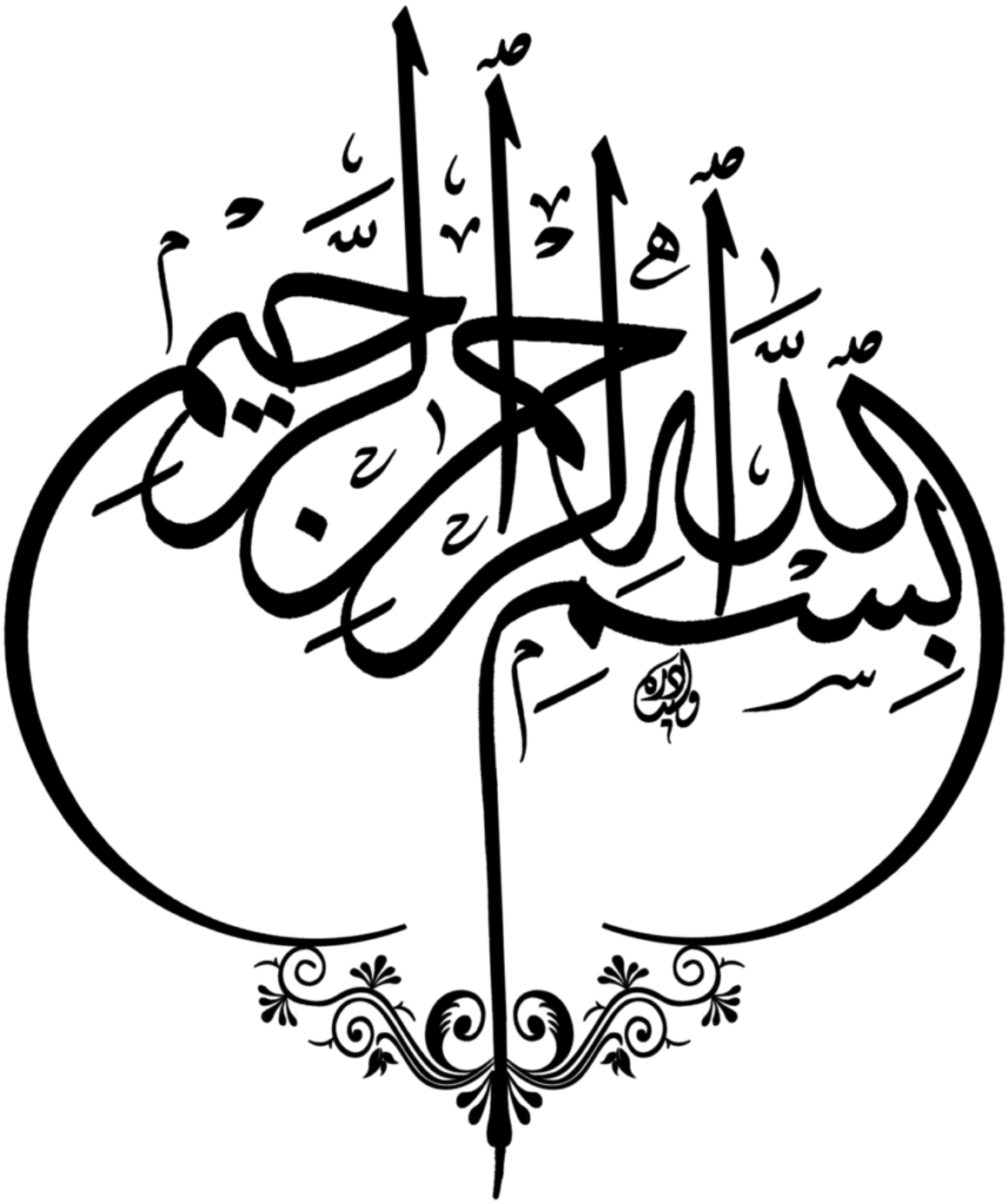
بسم الله الرحمن الرحيم

# الإهداء

الحمد لله الذي وفقنا لهذا ولم نكن لنصل إليه لولا فضل الله علينا أما بعد

فإلى من قرن طاعته عز وجل بطاعتهما

أهدي ثمرة جهدي إلى قرة عيني المرأة العظيمة مصباح منير وأمل حياتي التي تستحق كل التقدير والعرفان " أمي العزيزة " حفظها الله.

إلى ذلك الرجل الكريم الذي أراد لي دوما العلا والنجاح ولم يبخل علي بالنصيحة والمساعدة "أبي العزيز" حفظه الله.

إلى إخوتي وأخواتي حفظهم الله و كامل العائلة الكريمة.

إلى أستاذي المشرف الذي يرجع له الفضل في النضج والإرشاد

" بوطكوك عمار "

إلى جميع الزملاء والزميلات في المشوار الدراسي خاصة كل أساتذة قسم العلوم الاقتصادية وخاصة أساتذة تخصص اقتصاد نقدي بنكي دفعة 2024

إلى كل الذين وسعهم ولم تسعهم هذه الورقة.

بقلم نوال

# الإهداء

الحمد لله الذي وفقنا لهذا ولم نكن لنصل إليه لولا فضل الله علينا أما بعد

فإلى من قرن طاعته عز وجل بطاعتهما

أهدي هذا العمل المتواضع إلى أمي وأبي العزيزين حفظهما الله لي

اللذان سهرا وتعبا على تعليمي في إتمام هذا العمل من قريب أو من بعيد

وإلى إخوتي وأخواتي كل باسمه.

إلى كل أقاربي، الى كل الأصدقاء والأحباب من دون استثناء

إلى أساتذتي الكرام وكل رفقاء الدراسة.

إلى أستاذي المشرف الذي يرجع له الفضل في النضج والإرشاد

" بوطكوك عمار "

وفي الأخير أرجوا من الله تعالى أن يجعل عملي هذا نفعا يستفيد منه جميع

الطلبة المتربصين المقبلين على التخرج.

بقلم سلاف

# شكر و عرفان

**بسم الله الرحمن الرحيم**

**الحمد لله حمدا طيبا مباركا فهو الأحق بالحمد والشكر على جزيل نعمه وتوفيقه لي وإعانتي بالعلم وإحاطتي بالتوفيق في سبيل إنجاح هذا العمل ووقوفا عند قوله صلى الله عليه وسلم:**

**(من لم يشكر الناس لم يشكر الله).**

**أتقدم بالشكر الخالص للأستاذ المشرف على هذه المذكرة الدكتور**

**" بوطكوك عمار "**

**الذي لم يبخل علي بنصائحه وتوجيهاته القيمة في البحث، كما نشكره على جديته ودقته في العمل، حيث وجهني حين الخطأ وشجعني حين الصواب، كما أتقدم بشكر الجزيل إلى أساتذة ودكاترة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.**

**بقلم نوال وسلاف**

# الملخص

**الملخص:**

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تأثير سياسة تخفيض قيمة العملة على التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة من 2000 إلى 2016، وذلك بغية معرفة مدى فعالية هذه السياسة في تحسين الميزان التجاري. تبنت الجزائر سياسة تخفيض قيمة الدينار كجزء من جهودها لتحفيز الاقتصاد وتعزيز الميزان التجاري.

أظهرت النتائج أن هذه السياسة لم تحقق الفوائد المرجوة. يعود ذلك إلى الاعتماد الكبير للاقتصاد الجزائري على صادرات المحروقات، حيث تتحكم الأسعار العالمية للبترول في إيرادات البلاد، مما يجعل تأثير تخفيض العملة على الصادرات محدوداً. بالإضافة إلى ذلك، لم تشهد الواردات الجزائرية انخفاضاً كبيراً نتيجة لهذه السياسة، مما يشير إلى أن تخفيض قيمة الدينار لم يكن له تأثير ملموس في تحسين الميزان التجاري للجزائر خلال هذه الفترة.

الكلمات المفتاحية: تخفيض قيمة العملة، التجارة الخارجية، الميزان التجاري

**Summary of the Study:**

This study aims to analyze the impact of currency devaluation policy on Algeria's foreign trade from 2000 to 2016, in order to determine the effectiveness of this policy in improving the trade balance. Algeria adopted the dinar devaluation policy as part of its efforts to stimulate the economy and enfance the trade balance.

The results showed that this policy did not achieve the desired benefits. This is due to the heavy reliance of the Algerian economy on hydrocarbon exports, where global oil prices control the country's revenues, making the impact of currency devaluation on exports limited. Additionally, Algerian imports did not significantly decrease as a result of this policy, indicating that the devaluation of the dinar did not have a tangible effect on improving Algeria's trade balance during this period.

Keywords : currency devaluation, foreign trade, trade balance

# فهرس
# المحتويات

# فهرس المحتويات

الملخص ..... I
مقدمة.....ا-ز
الفصل الأول الإطار النظري للتجارة الخارجية:.....6
تمهيد الفصل الأول .....7
المبحث الأول: ماهية التِّجارة الخارجية:.....8
المطلب الأول: تاريخ ظهور التجارة الخارجية وتطورها:.....8
المطلب الثاني: مفهوم التجارة الخارجية وأهميتها:.....11
المطلب الثالث: أسباب قيام التجارة الخارجية:.....13
المبحث الثاني: أهداف التجارة الخارجية والعوامل المؤثرة فيها:.....14
المطلب الأول: أهداف التجارة الخارجية:.....14
المطلب الثاني: العوامل المؤثرة على التجارة الخارجية:.....16
المبحث الثالث: أشكال، مصادر وأساليب تمويل التجارة الخارجية:.....16
المطلب الأول: هيكل التجارة الخارجية؛.....19
المطلب الثاني: مصادر تمويل التجارة الخارجية :.....19
المطلب الثالث: أساليب، تقنيات ومخاطر تمويل التجارة الخارجية :.....19
خلاصة الفصل الأول .....32
الفصل الثاني: الادبيات النظرية لتخفيض قيمة العملة .....32
تمهيد الفصل الثاني .....33
المبحث الأول: ماهية سعر الصَّرف:.....34
المطلب الأول: مفهوم سعر الصَّرف:.....34
المطلب الثاني: آليات تحديد سعر الصَّرف:.....37
المطلب الثالث: أهمية سعر الصَّرف:.....39
المبحث الثاني: ماهية سياسية تخفيض قيمة العملة.....45
المطلب الأول: مفهوم تخفيض قيمة العملة وأسبابه.....45
المطلب الثاني: أهمية وأهداف تخفيض قيمة العملة.....45
المطلب الثالث: آلية تخفيض قيمة العملة.....46
المبحث الثالث: تحليل شروط نجاح سياسة تخفيض قيمة العملة والعلاقة بينهما:.....49

**فهرس المحتويات**

**المطلب الأول: شروط نجاح سياسة تخفيض قيمة العملة :.....49**

**المطلب الثاني :العلاقة بين تخفيض قيمة العملة و التجارة الخارجية ..... 49**

**خلاصة الفصل الثاني .....**

**الفصل الثالث: أثر انخفاض قيمة الدينار على التجارة الجزائرية خلال (2000-2016).....50**

**تمهيد الفصل الثالث ----------52**

**المبحث الأول تأثير سعر صرف الدينار الجزائري على المبادلات التجارية.....53**

**المطلب الاول: تأثير سعر صرف الدينار على الصادرات في الجزائر.....53**

**المطلب الثاني: تأثير سعر صرف الدينار على الواردات في الجزائر.....**خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.57

**المطلب الثالث: تاثير سعر صرف الدينار على الميزان التجاري في الجزائر.....60**

**خلاصة الفصل الثالث .....69**

**الخاتمة .....70**

**قائمة المصادر والمراجع: .....74**

# مقدمة

## مقدمة:

في ظل التطورات الاقتصادية العالمية الراهنة، أصبحت العلاقات الاقتصادية الدولية للجزائر لا غنى عنها لضمان تقدم اقتصادها الوطني واستقراره. تعتبر الاتفاقيات الاقتصادية الدولية وتداعياتها من القرارات الحيوية للسياسة الاقتصادية، حيث تشمل هذه العلاقات العديد من المعاملات الاقتصادية بين الجزائر ودول العالم.

من بين هذه المعاملات، تأتي التجارة الخارجية بأهميتها البالغة، حيث تُسجل هذه المعاملات في ميزان المدفوعات، الذي يعتبر مؤشراً حيوياً لصحة الاقتصاد الوطني. وتسعى الجزائر إلى معالجة الاختلالات التي تظهر في ميزان المدفوعات باستخدام مجموعة متنوعة من السياسات الاقتصادية، بما في ذلك سياسات تخفيض قيمة العملة.

تتميز العلاقات التجارية للجزائر بخصوصية مهمة، حيث تعتمد صادراتها بشكل كبير على قطاع الطاقة، وخاصة النفط والغاز، بينما تأتي معظم وارداتها من دول الاتحاد الأوروبي. وهذا يعني أن عمليات التصدير تتم بعملة ذات قيمة مرتفعة، بينما تتم عمليات الاستيراد بعملة ذات قيمة منخفضة.

ومن الملاحظ أن قيمة العملة الجزائرية قد تأثرت بشكل كبير بالتغيرات في سعر صرف الدولار الأمريكي، الذي يعتبر العملة الرئيسية في التجارة العالمية. وهذا التأثير ينعكس على حركة الصادرات والواردات، وبالتالي يؤثر على قيمة مدفوعات الجزائر وميزان المدفوعات بشكل عام.

من خلال فحص ميزان المدفوعات، يمكننا الحصول على فهم أعمق للتحديات التي تواجه الاقتصاد الجزائري، وخاصة فيما يتعلق بالضغوط الناتجة عن الواردات والصادرات. ويعتبر الميزان التجاري، الذي يقيس فارق قيمة الصادرات والواردات، أحد المؤشرات الرئيسية في هذا السياق.

باختصار، يمكن القول إن سياسات تخفيض قيمة العملة قد تلعب دوراً هاماً في تشكيل العلاقات التجارية للجزائر، ومن ثم تحديد مسار اقتصادها الوطني.

**1-إشكالية الدراسة**

تعتبر سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري أحد الأدوات الاقتصادية التي تهدف إلى تعزيز التجارة الخارجية وتحفيز الصادرات. خلال الفترة من عام 2000 إلى عام 2016، شهدت الجزائر تغيرات هامة في سياستها النقدية والاقتصادية، مما أثر على قيمة الدينار الجزائري وتجارتها الخارجية. لذا، يتعين فهم تأثير هذه السياسة خلال تلك الفترة.

ولقد تبلورت إشكالية الدراسة في التالي:

- ما هو تأثير سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري على التجارة الخارجية خلال الفترة 2000– 2016؟

وتندرج ضمن هذ الإشكالية جملة من التساؤلات الفرعية التالية:

- كيف أثر تخفيض قيمة الدينار الجزائري على رصيد الميزان التجاري للبلاد؟
- ما هي العلاقة بين تخفيض قيمة الدينار الجزائري وحجم التجارة الخارجية للبلاد؟
- كيف تأثرت قيمة الصادرات والواردات الجزائرية بسبب تخفيض قيمة الدينار؟

**2-الفرضيات:**

للإجابة على التساؤلات السابقة قمنا بصياغة فرضيات نراها أكثر منطقية:

**الفرضية الأولى:** تخفيض قيمة الدينار الجزائري يؤثر على الميزان التجاري.

**الفرضية الثانية:** تخفيض قيمة الدينار الجزائري قد يؤدي إلى زيادة حجم التجارة الخارجية للبلاد.

**الفرضية الثالثة:** ارتفاع تكلفة الواردات وانخفاض قيمة الصادرات في الجزائر أدى إلى تخفيض قيمة الدينار الجزائري.

**أهمية الدراسة:**

- تساعد في فهم كيف يمكن لتخفيض العملة أن يؤثر على الاقتصاد الوطني، بما في ذلك القطاعات الإنتاجية والخدمية
- توفر قاعدة معرفية للمسؤولين وصانعي السياسات لتبني إجراءات مناسبة تعزز من القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري.
- تساعد في تحديد مدى قدرة تخفيض العملة على تحسين الصادرات وتقليل الواردات، مما يؤثر إيجابياً على الميزان التجاري.

**3-اهداف الدراسة:**

- استكشاف العلاقة بين تخفيض قيمة الدينار الجزائري وحجم التجارة الخارجية للبلاد.
- تحليل تأثير تخفيض العملة على الصادرات والواردات.
- تقديم توصيات سياسية لتحقيق أقصى فائدة من تخفيض العملة مع تقليل التأثيرات السلبية المحتملة.

**4-منهجية الدراسة:**

لدراسة الإشكالية وعناصر الموضوع المختلفة وتوضيح تأثير تخفيض الدينار الجزائري على التجارة الخارجية، تم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي لتحديد الإطار النظري والمفاهيم الأساسية المتعلقة بتخفيض الدينار الجزائري والتجارة الخارجية الجزائرية. بالإضافة إلى ذلك، استخدم المنهج القياسي من خلال الدراسة القياسية، حيث تطلب التحليل الاعتماد على تقارير وإحصائيات صندوق النقد الدولي، وتقارير بنك الجزائر، وإحصائيات الديوان الوطني للإحصاء. تم استخدام برنامج Excel لإسقاط الدراسة على الاقتصاد الجزائري وبناء نموذج قياسي لتحليل المعطيات الخاصة بالتجارة الخارجية وتخفيض الدينار الجزائري، مما يساعد في توضيح العلاقة بين تخفيض العملة وتأثيرها على رصيد الميزان التجاري.

**5-حدود الدراسة:**

تغطي هذه الدراسة تأثير سياسة تخفيض العملة على التجارة الخارجية في الجزائر ضمن الإطارين الزماني والمكاني التاليين:

الإطار الزماني: تمتد فترة الدراسة من عام 2000 إلى عام 2016، مما يتيح تحليل التأثيرات طويلة الأجل لتخفيض قيمة الدينار الجزائري. مع ذلك، لا تشمل هذه الفترة التغيرات الاقتصادية والسياسية التي حدثت بعد عام 2016.

الإطار المكاني: تركز الدراسة على الجزائر فقط، مما يعني أن النتائج تستند إلى البيانات والظروف الاقتصادية الخاصة بهذا البلد. وهذا التحديد يجعل النتائج محددة للسياق الجزائري وقد لا تكون قابلة للتطبيق مباشرة على دول أخرى.

**6-الدراسات السابقة:**

- سي محمد سامية، اختلال سعر الصرف الحقيقي – فعالية سعر الصرف الموازي- دراسة قياسية لحالة الجزائر (1974-2012)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2015. الدراسة تهدف إلى تحليل اختلالات سعر الصرف الحقيقي في الجزائر وفعالية السياسات المستخدمة لمعالجة هذه الاختلالات، بما في ذلك تأثيرات سعر الصرف الموازي على التجارة الخارجية. توصلت الدراسة إلى أن سعر الصرف الموازي يمكن أن يُحسن التوازن التجاري عبر تصحيح اختلالات سعر الصرف الحقيقي، مما يعزز الصادرات ويقلل من العجز التجاري.

- دوحة سلمى، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها (دراسة حالة الجزائر)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثلث في العلوم التجارية، جامعة محمد خضير، بسكرة، 2015، هدفت الدراسة إلى تحليل تأثير تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري، توصلت الدراسة إلى أن تقلبات سعر الصرف تؤثر بشكل ملحوظ على الميزان التجاري، حيث أن زيادة تقلبات سعر الصرف تؤدي إلى تقلبات

في الصادرات والواردات، مما يسبب عدم استقرار في الميزان التجاري. كما أظهرت الدراسة أن تبني سياسات استقرار سعر الصرف يمكن أن يكون فعّالاً في تحسين ميزان التجارة.

- بن ياني مراد، سعر الصرف ودوره في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة قياسية –حالة الجزائر–، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، مدرسة الدكتوراه والتسيير الدولي للمؤسسات، تلمسان، الجزائر، 2011–2012. هدفت الدراسة إلى تحليل تأثير سعر الصرف على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر. توصلت إلى أن تخفيض قيمة العملة يمكن أن يكون له تأثير مزدوج على التجارة الخارجية: من جهة، قد يعزز الصادرات من خلال تحسين القدرة التنافسية للمنتجات الجزائرية في الأسواق العالمية؛ ومن جهة أخرى، قد يؤدي إلى زيادة تكاليف الواردات ويؤثر سلباً على ميزان التجارة إذا لم تكن الصادرات مرنة بما فيه الكفاية.

- Zidelkhil Halim, Kandi Nabil, When devaluation strategy negatively affects external commercial competitiveness: evidence from Algeria, Journal of Economic Integration, Vol: 11, N°: 06, January 2024.

هدفت الدراسة إلى تحليل تأثير استراتيجية خفض قيمة العملة على التنافسية التجارية الخارجية في الجزائر. توصلت إلى أن تخفيض قيمة العملة في الجزائر لم يعزز التنافسية التجارية كما هو متوقع، بل أدى إلى نتائج سلبية على التصدير بسبب ضعف الهيكل الإنتاجي وعدم كفاءة السياسات الاقتصادية.

- Haile Asmamaw, The impact of devaluation on trade balance, Master thesis for the Master of Philosophy in Economics Degree, Départements of Economics, University of Oslo, May 2008.

هدفت الدراسة إلى تحليل تأثير تخفيض قيمة العملة على ميزان التجارة. توصلت الدراسة إلى أن تخفيض قيمة العملة يمكن أن يؤدي إلى تحسين ميزان التجارة على المدى الطويل، ولكنه قد يتسبب في آثار سلبية قصيرة الأمد بسبب بطء استجابة الصادرات والواردات لتغيرات سعر الصرف.

**ما تميزت به الدراسة عن الدراسات السابقة:**

يمكن تحديد جوانب اختلاف الدراسة عن الدراسات السابقة فيما يلي:

1- تحليل ثنائي الأبعاد (نظري وتطبيقي):جمعت الدراسة بين الجانب النظري والتحليل التطبيقي، مما ساهم في تقديم صورة متكاملة عن تأثير تخفيض قيمة العملة. الجانب النظري أوضح المفاهيم الاقتصادية الأساسية، بينما الجانب التطبيقي قدم بيانات واقعية تدعم التحليل النظري.

2- تحليل علاقة تخفيض العملة وميزان المدفوعات: أوضحت الدراسة العلاقة بين تخفيض قيمة العملة وميزان المدفوعات، مشيرة إلى أن تخفيض العملة يمكن أن يساهم في تحسين ميزان المدفوعات فقط إذا تحقق فائض في الميزان التجاري من خلال زيادة الصادرات وتقليل الواردات.

3- نطاق زمني محدث وموسع: تعتمد الدراسة على بيانات حديثة تشمل فترة ما بعد 2014، مما يتيح فهمًا أفضل للتطورات الأخيرة وتأثيراتها على التجارة الخارجية، وهو ما يضيف قيمة مضافة مقارنة بالدراسات التي غطت فترات زمنية سابقة

4- تركيز مخصص على التجارة الخارجية: تميزت هذه الدراسة بالتركيز بشكل محدد على العلاقة بين تخفيض قيمة العملة والتجارة الخارجية، في حين ركزت الدراسات السابقة على جوانب أوسع مثل ميزان المدفوعات وسعر الصرف الحقيقي التوازني. هذا التركيز يمكن أن يقدم نتائج أكثر تفصيلاً وذات صلة مباشرة بصانعي السياسات في قطاع التجارة.

**5- هيكل الدراسة:**

بدأ البحث بمقدمة عامة توضح من خلالها الإشكالية المطروحة، فرضيات الدراسة، أهمية الموضوع، اهداف الموضوع، منهجية الدراسة، حدودها الدراسة والدراسات السابقة، ثم يليها مباشرة ثلاثة فصول:

**الفصل الأول:** جاء بعنوان الإطار النظري للتجارة الخارجية وقد قسم الفصل الى ثلاثة مباحث، حيث يتضمن المبحث الأول ثلاثة مطالب، اما المبحثين الثاني والثالث فيحتوي كل منهما على مطلبين، جاء المبحث الأول بعنوان ماهية التجارة الخارجية، اما المبحث الثاني درس الأهداف والعوامل المؤثرة في التجارة الخارجية، اما المبحث الثالث ركز على أشكال، مصادر وأساليب تمويل التجارة الخارجية.

**الفصل الثاني:** تحت عنوان الادبيات النظرية لتخفيض قيمة العملة، وقد تضمن ثلاث مباحث، قسم المبحث الأول والثاني الى ثلاث مطالب، اما المبحث الثالث قسم الى مطلبين، تناولنا في المبحث الأول ماهية سعر الصرف، اما المبحث الثاني فجاء بعنوان مضمون سياسة تخفيض قيمة العملة، اما الثالث حلل شروط نجاح سياسة تخفيض قيمة العملة والعلاقة بينها وبين التجارة الخارجية.

**الفصل الثالث:** جاء بعنوان أثر انخفاض قيمة الدينار على التجارة الجزائرية خلال الفترة (2000-2016)، قسم الى مبحثين، المبحث الأول بثلاث مطالب تحت عنوان تأثير سعر صرف الدينار الجزائري على المبادلات التجارية، اما المبحث الثاني تضمن مطلبين، بعنوان أثر تخفيض قيمة العملة على بعض المؤشرات.

وفي الأخير نعرض خاتمة نقوم من خلالها باختبار الفرضيات كما نعرض نتائج الدراسة ونقوم بعرض توصيات لهذه الدراسة.

# الفصل الأول:

## الإطار النَّظري للتِّجارة الخارجية

**تمهيد:**

تحتل التجارة الخارجية مكانة مرموقة في إقتصاديات الدول والإقتصاد الدولي على حد سواء، وتكمن هذه الأهمية فيما توفره من سلع وخدمات لتلبية الحاجات المحلية. وقد عرفت التجارة الخارجية منذ نشأتها إلى وقتنا الحاضر مجموعة من التطورات بلورت في مجملها المفهوم الحديث للتجارة الخارجية، وأهم النظريات المتطرقة لها مرورًا بالعوامل المؤثرة فيها.

حيث يتطرَّق هذا الفصل إلى:

**المبحث الأول:** ماهية التِّجارة الخارجيَّة

**المبحث الثاني:** أهداف التِّجارة الخارجية العوامل المؤثِّرة فيها

**المبحث الثالث:** أشكال، مصادر وأساليب تمويل التِّجارة الخارجيَّة

**المبحث الأول: ماهية التِّجارة الخارجية:**

تعتبر التجارة الخارجية الركيزة الأساسية التي يعتمد عليها التطور الإقتصادي لأي بلد من البلدان وبحكم أهميتها في اقتصاديات الدول وكذا في المبادلات التجارية. تعرضت هاته الأخيرة لعدة تطورات بدءًا من الأفكار البدائية للتجاريين مرورًا بالمدرسة الكلاسيكية ثم المدرسة الحديثة إلى أن وصلت إلى ما هي عليه حاليا.

**المطلب الأول: تاريخ ظهور التجارة الخارجية وتطورها:**

يختلف مفهوم التجارة من تشريع لآخر، فما يعد تجاريًا في تشريع ما قد لا يكون كذلك في غيره وهذا يعود إلى تعدد النظريات والمعايير المعتمدة للتعريف بالأنشطة التجارية وحتى الدول التي اقتبست تشريعاتها من فرنسا وهي كثيرة لم تعتمد المنظور الفرنسي بحرفيته بالنسبة لمسألة الصبغة التجارية للأعمال، بل حوَّرت كل دولة في النصوص بما يتلائم ورؤية المشرع والسياسة التشريعية لكل دولة. تعد التجارة الخارجية من أقدم إهتمامات التطبيق الإقتصادي ، فهي من الأنشطة القديمة التي مارستها الدول في سبيل الحصول على الموارد والثروات التي لم تكن متوافرة لديها، لكن بداية التفكير في مفاهيم التجارة العالمية وأثرها في الرفاه الاقتصادي للأمم يمكن أن نجده في مذهب التجاريين (Mercantilisme ) إذ سادت أفكارهم من القرن السادس عشر وحتى نهاية القرن السابع عشر فظهرت في تلك الفترة أفكار تؤمن بأن التوسع في التجارة العالمية هو الأساس في ثروة الأمم ، فقد كان إهتمام التجاريين منصبا على تحقيق فائض في الميزان التجاري للدولة وهو الطريق الوحيد لتنمية إقتصادها وأن تحقق هذا الفائض يتم عن طريق تكديس المعادن النفيسة (الذهب والفضة) داخل الدولة، ولما كانت التجارة العالمية هي المصدر الوحيد للحصول على المعادن النفيسة فقد إهتم أصحاب هذا المذهب بالمعاملات الإقتصادية الدولية مؤيدين بذلك ضرورة تدخل الدولة لتحقيق فائض في الميزان التجاري من خلال العمل على زيادة الصادرات مقارنة بالواردات.

وظلَّ هذا المذهب سائدًا حتى ظهرت نظريات الطبيعيين /Physiocrates Theory في القرن الثامن عشر والتي تمثل إتجاها جديدًا في الفكر الإقتصادي الذي يقوم على رفض تدخل

الدولة في التجارة العالمية، مؤكدين وجوب الأخذ بالقاعدة المعروفة دعه يعمل Let him – work دعه يمر Let him pass – واعتقدوا بوجود قوانين طبيعية تحكم حياة البشر وتسيرها[1]، وإذا ما تُركت هذه القوانين دون تدخل فسوف تؤدي إلى سعادة المجتمع ، بينما استقر المذهب الفردي الحر الذي عبَّر عنه رواد المدرسة الكلاسيكية بدءًا من أدم سميث Adam Smith (1723 – 1790)الذي زرع بذور النظرية الكلاسيكية للتجارة الخارجية في كتابه المعروف ثروة الأمم 1770 ندَّد فيه بحرية التجارة وتمكين كل دولة من التخصص في إنتاج السلع التي تمكنها ظروفها الطبيعية من أن تكون لها ميزة مطلقة في إنتاجها، ثم تبادل ما يفيض عن حاجتها من هذه السلعة بما يفيض عن حاجة الدول الأخرى من السلع ومن اعتماد تقسيم العمل عند سميث تقوم نظرية التجارة العالمية ، وهو الذي يحدد قدرة الإقتصاد الإنتاجية بإتجاه أكثر قدرة على خلق الفائض الإقتصادي، وعليه فإن حرية التجارة تمثل أهم عوامل تعدي حجم السوق الضيقة وتمكن الاقتصاد من تحقيق النمو، وفي بداية القرن التاسع عشر حدث تطور كبير على صعيد التحليل الكلاسيكي عندما قدم ديفيد ريكاردو Ricardo David عرضه لنظرية الميزة النسبية[2] في تفسير قيام التجارة العالمية، عن توافر ميزة نسبية للإقتصاد المحلي في تحدي السلع ، وهنا فقط يمكن للإقتصاد المحلي أن يحقق مكاسب من المشاركة في التجارة العالمية حتى لو كانت ذات تكاليف حية أكبر في جميع السلع التي تنتجها مقارنة مع الدول الأخرى، وهذه النتيجة التي توصل إليها ريكاردو، تعتبر أساسا في أدوات تحليل نظرية التجارة العالمية، وعلى الرغم من أن ما قدمه ريكاردو من أدوات تحليلية في مجال تفسير قيام التجارة العالمية وفقا للمزايا النسبية على درجة كبيرة من الأهمية في التحليل الاقتصادي الكلاسيكي بوجه عام، إلاَّ أن ذلك لا يعني درجة كبيرة من دقة التحليل، على الأقل لأن التي اعتمدها ريكاردو كانت ممعنة في بساطتها و لا تتماشى مع الواقع، كما أنه لم يوضح القوى المفروض التي تعمل على تحديد معدل التبادل الدولي، بينما جاء إشتغال جون ستيوارت ميل (1806 – 1873) في تحليل نظرية التجارة العالمية، من خلال عرضه لنظريته (The Theory of international values)

---

[1] محمد صفوت قابل، **نظريات وسياسات التجارة الدولية**، مطبعة العشرى، مصر،2010 ، ص 213.

[2] أشرف أحمد العدلي، **التجارة الدولية**، شركة رؤية ومؤسسة، ط1 ، الإسكندرية، مصر، 2006، ص109.

والتي تقوم على أن التجارة الخارجية تكون ممكنة ومفيدة لذا كان معدل التبادل الدولي يقع بين مع التبادل الداخلية للسلع موضوع التجارة العالمية ، وبهذا سوف يعتمد موقع معدل التبادل على عاملين أساسيين هما:

1. شدة الطلب المحلي على النت في المجتمعات الأخرى ومرونة هذا الطلب.
2. الكفاءة الإنتاجية للعمل Efficiency Productive Labour وأثر هذه الكفاءة في خلق التفاوت في الأجور wagesوجاء التحليل الاقتصادي الذي قدمه تاوسي Taussing ، 1927إعادة لتقييم نظرية الميزة النسبية عند إعتماد إنتاجية العمل حين عرض الثراء الإقتصادي الكلاسيكي سنيور هذه المرة كأداة تحليلية مهمة، في تفسير قيام التجارة العالمية تاوسي نن االختالف في مستويات الأجور بين البلدان هو نتيجة بين الإختلاف والإنتاجية والعمل بينهما، إذ ترتفع الأجور في الدولة التي تكون فيها إنتاجية العمل مرتفعة وتنخفض في الدولة التي تكون إنتاجية العمل فيها منخفضة، مما يؤدي الى خفض أجور العمال المنخفضة في صناعة معينة تؤدي إلى إنخفاض التكاليف النقدية، وهذا يمكن أن يكون بديل عن الميزة النسبية الحية التي تعد أساس قيام التجارة الدولية . كما أثار تاوسي الإنتباه إلى تكاليف رإس المال Capital Costs في أسعار الفائدة[1] ، موضحا أن البلد الذي يتمتع برأس مال أكبر وسعر فائدة أقل تكون له ميزة في إنتاج السلع التي تحتاج إلى رأس مال أكبر، وبذلك يحصل هذا البلد على ميزة في تصدير هذه السلع ونجح جوت فريد هابرلر Haberler Gottfriedعام 1936 في تطوير نظرية الفرصة البديلة Theory of costs ) (opportunityالتي حررت النظرية الكلاسيكية في التجارة العالمية من القيد الذي فرضته نظرية القيمة في العمل، موضحا أن كلفة إنتاج سلعة ما في كمية العمل المبذول في إنتاجها ولكن بمقدار ما يضحى به من إنتاج سلع أخرى كان يمكن إنتاجها بالمواد التي خصصت لإنتاج هذه السلعة .

[1] السيد محمد احمد السريتي، **اقتصاديات التجارة الدولية بين النظرية والتطبيق**، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ط1، 2011.

**المطلب الثاني: مفهوم التجارة الخارجية وأهميتها:**

**أولا: تعريف التجارة الخارجية:**

تمثل تبادل السلع والخدمات بين الدول التي تتوافر فيها، والدول التي تفتقر إليها أي أنه هناك دولة مصدرة وأخرى مستوردة والحكمة من التجارة الخارجية أنها استغلال أمثل لموارد العالم.

تعرف التجارة الخارجية بأنها فرع من فروع علم الاقتصاد، والذي يهتم بدراسة الصفقات الإقتصادية الجارية عبر الحدود الوطنية. تعتبر أيضًا من أهم أسباب النمو والتطور الإقتصادي وهنا يتم توضيح تعريفين من تعاريف التجارة الخارجية:

يوضح **التعريف الأول:** "بأنها إنتقال السلع وعناصر الإنتاج ورؤوس الأموال فيما بين الدول"[1].

فيبين لنا هذا التعريف بأن التجارة لا تقتصر على الأفراد المقيمين داخل إقليم الدولة بل تمتد إلى الخارج. وهي لا تعتمد على السلع فقط، بل أنها تشمل الخدمات كخدمات الترويج والوساطة المالية، ورؤوس الأموال كاستثمارها في البلدان الأخرى.[2]

كما يبين **التعريف الثاني** بأن "التجارة الخارجية هي التي تقوم على أساس السلع والخدمات المدفوعة بين الدولة وبقية دول العالم، وتهتم بشكل عام بالاعتماد على اقتصاديات الدول بما يحقق رفاهية المجتمع"، وإنه كلما زاد التكامل بين أسواق السلع والخدمات والأصول المحلية و أسواق العالم كلما ازداد تأثر التجارة الخارجية بالعوامل الإقتصادية التي تحدث في الاقتصاديات الأخرى.[3]

ومما سبق نستنتج أنه توجد صيغ مختلفة لمفاهيم التجارة الخارجية بناء على الهدف من دراستها، فقد عرفت تاريخا بأنها تمثل "أهم صورة للعلاقات الإقتصادية التي تجري بمقتضاها تبادل السلع والخدمات بين الدول في شكل صادرات وواردات"

---

[1] عبد الواحد عطية، **العلاقات الاقتصادية الدولية في الإسلام**، دار النهضة العربية، بيروت،2009، ص6.

[2] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وآخرون، "دليل إحصاءات التجارة الدولية في الخدمات"، **منشورات الأمم المتحدة**، سلسة م، العدد 86، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية،2022، ص41.

[3] الجراح عبد الله، **التمويل الدولي والاستثمار**، جامعة الملك سعود، الرياض، 2011، ص4.

كما تعرف على أنها : "عملية تبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق المنافع المتبادلة لأطراف التجارة"، أو هي التي تتم من خلال عمليات تصدير واستيراد حيث يتم إنتقال السلع والخدمات والموارد المالية من دولة لأخرى وفق إجراءات إدارية ومالية

**ثانيا: أشكال التجارة الخارجية :** [1]

تتنوع أشكال التجارة الخارجية – فهي لا تقتصر على تجارة معينة – ويقصد بأشكال التجارة الخارجية أنواعها، حيث أنها تقسم إلى قسمين لتشمل:

**1. التجارة في الخدمات:**

توصف الخدمات على " أنها مجموعة من الصناعات التي تصنف عموماً كصناعة من الخدمات. تُنتج نواتج لها كثير من خصائص السلع، كتلك التي تتعلق بالتوفير والتخزين والاتصال وتوزيع المعلومات والترفيه لإنتاج أفلام سينمائية وبرامج حاسوبية وما إلى ذلك".

تعرف التجارة في الخدمات بأنها : "التجارة بين المقيمين وغير المقيمين في أي اقتصاد. وتحتاج التجارة في الخدمات في الغالب لأن تكون هناك علاقة فورية بين الموّرد والمستهلك". فخدمات النظافة في مؤسسة تجارية تقضي أن يكون عامل النظافة متواجداً في الموقع. ولكن قد تتم التجارة في الخدمات في خدمات غير قابلة للنقل فيتحتم أن يذهب مقدم الخدمة إلى المستهلك أو العكس. وفي النوع الأخير من التجارة في الخدمات يتوسع مفهوم التجارة في الخدمات ليشمل تجارة الشركات التابعة الأجنبية في الخدمات.

**2. التجارة في السلع:**

تعرف السلع بأنها "كل نواتج الصناعات المختلفة وتتنوع السلع بين سلع ضرورية وسلع كمالية"، فالسلع الضرورية "هي السلع التي تكون أسعارها منخفضة لأن الغالبية العظمى من الناس تعمل على إنتاجها لضرورتها"، لذلك فهي توجد بشكل أكبر من المطلوب بسبب تفضيلها فيزداد

[1] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وآخرون2002، ص6\12.

عرضها وتنخفض أسعارها، أما السلع الكمالية هي "السلع التي يزداد الطلب عليها نتيجة للتقدم الحضاري أو بسبب ارتفاع دخول الأفراد".

يقصد بمفهوم التجارة في السلع على أنه: "نقل البضائع المصنعة النهائية من بلد إلى بلد آخر، بقصد التعاون التجاري أو التخلص من الفائض أو لسد العجز"، ويمكن للسلع نقلها بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر.

**المطلب الثالث: أسباب قيام التجارة الخارجية:**

**أولا: أسباب قيام التجارة الخارجية :**

يرجع تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية بين الدول إلى جذور المشكلة الاقتصادية أي مشكلة الندرة النسبية، وتتمثل تلك الأسباب فيما يلي:

1. **عدم إمكانية تحقيق الاكتفاء الذاتي:** لا تستطيع أي دولة الاعتماد على نفسها بشكل كلي نظرا لعدم التوزيع المتكافئ لعناصر الإنتاج بين الدول المختلفة.
2. **التخصص الدولي:** لا يتيسر للدول الاعتماد على نفسها كليا في إشباع حاجات أفرادها وذلك بسبب التباين في توزيع الثروات الطبيعية والمكتسبة بين دول العالم، من هذا المنطلق يفضل أن تتخصص كل دولة في إنتاج بعض السلع التي تأهلها طبيعتها وظروفها وإمكانياتها الاقتصادية أن تنتجها بتكاليف أقل أو بكفاءة أعلى.
3. **إختلاف تكاليف الإنتاج:** يعد تفاوت تكاليف الإنتاج بين الدول دافعا للتجارة بينها، فالدول التي تمتلك اقتصاديات الحجم بإمكانها التوسيع في نطاق وحجم الإنتاج وبالتالي تخفيض متوسط التكلفة الكلية للوحدة المنتجة مقارنة مع دولة أخرى تنتج بكميات ليست وفيرة وبالتالي ترتفع لديها تكلفة الإنتاج مما يعطي الدولة الأولى ميزة نسبية في الإنتاج مقارنة بالدولة الثانية.
4. **أختلاف ظروف الإنتاج :** فبعض المناطق ذات المناخ الموسمي هي أكثر استعدادا لزراعة الموز والقهوة على سبيل المثال وبالتالي يتيسر لها التخصص في إنتاج هذا النوع من المنتجات الزراعية مقابل استيرادها لمنتجات أخرى مثل النفط الذي يتوفر أكثر في الدول ذات المناخ الصحراوي مثل دول الخليج العربي.

5. **أختلاف الميول والأذواق :** حيث يميل العديد من الأفراد إلى شراء السلع المستوردة ولو من باب التغيير وهذا يؤدي إلى زيادة التبادل التجاري الخارجي.

لا تستطيع أي دولة أن تعتمد على نفسها كليا وتحقيق الاكتفاء الذاتي نظرا لعدم التوزيع المتكافئ لعناصر الإنتاج بين الدول المختلفة، حيث أن هناك بعض الدول التي لا تستطيع أن تعتمد على نفسها كليا في إشباع حاجات أفرادها، ولذلك يجب على كل دولة أن تتخصص في إنتاج بعض السلع التي تؤهلها طبيعتها وظروفها وإمكاناتها الاقتصادية أن تنتجها بتكاليف اقل وبكفاءة عالية:

- إختلاف تكاليف الإنتاج.
- إختلاف ظروف الإنتاج.
- إختلاف الميول والأذواق.

**المبحث الثاني: أهداف التجارة الخارجية والعوامل المؤثرة فيها:**

**المطلب الأول: أهداف التجارة الخارجية:**

تلعب التجارة الخارجية دورًا مهما وكبيرًا في دعم الإقتصاديات الوطنية في الدول النامية والدول المتقدمة، وذلك من خلال تخفيف حدة المصاعب لظروف النمو الغير متوازن في القطاعات الإنتاجية. [1]

تكمن أهداف التجارة الخارجية فيما يلي:

1. **بالنسبة لعملية الإستيراد:** الاستيراد جزء من التجارة الخارجية يتضمن تخطيطا ووضع سياسات تغطي هذه الوظيفة، لذا يجب سياسة محكمة في ميدان شراء المنتجات مجالات واسعة من الأنشطة المكملة والمرتبطة والسلع التي من الضروري استخدامها لضمان منافسة دائمة ومرتبطة بعنصر التكاليف، والمستورد مختلفة لتلبية احتياجات اقتصادية ما، ومن هنا نستنتج أن وجود الاستيراد دليل لوجود التصدير من بلد آخر.

[1] حسين سرمد، "تحليل اقتصادي للتجارة الخارجية للمنتجات الزراعية في العراق للمدة (1990-2004)"، **مجلة الإدارة الاقتصاد**، العدد 75، المعهد التقني،2009، ص3.

2. **بالنسبة لعملية التصدير:** التصدير عبارة عن تسويق للسلع والخدمات إلى البلدان الأجنبية مقابل الحصول على العملة الصعبة، ويعتبر التصدير من أكثر الأشكال اقتحاما للأسواق الخارجية، كما أن معظم المؤسسات ترغب في ممارسة العمليات التصديرية، بحيث يعتبر النشاط التصديري في حد ذاته مقياسا للمرونة التنافسية للمؤسسات، ولمعرفة قدرتها على التكيف مع البيئات الأخرى.

تعمل التجارة الخارجية كذلك على توفير العملة الصعبة التي تمول المستوردات الرأسمالية و الضرورية الوسيطة، لتعمل على تنفيذ الخطط التنموية في البلد، وقد تزايدت الدراسات الاقتصادية التي تؤكد أنه يمكن لدول العالم وخاصة النامية منها لأنها تملك كميات وفيرة من المواد الأولية، حيث تعتمد على الصادرات بالدرجة الأولى في تكوين رأس المال من أجل العملية التنموية الاقتصادية، وخصوصا الصادرات من المواد الأولية التي تحتاجها الدول الصناعية في صناعاتها، حيث أنه يمكن لها تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية من خلال تحسين فرص صادراتها وتعديل سياساتها للتجارة الخارجية بما يتلاءم مع إمكانياتها بشكل يفوق ما يمكن أن يؤدي إليه زيادة حجم معونتها.[1]

تعتبر كذلك التجارة الخارجية وسيلة من الوسائل الأساسية التي تمكن الدول من تحقيق التنمية على المستوى الوطني. حيث تنص إتفاقية مراكش التي تأسست بموجبها منظمة التجارة العالمية، على أن تعمل التجارة الخارجية على رفع مستوى المعيشة للمواطنين، وضمان التوظف الكامل، والتوسع في إنتاج السلع والخدمات بما يتلاءم مع إحتياجات البلدان الأعضاء في المنظمة ويرجع ذلك لاختلاف مستويات التنمية لكل بلد عن الآخر.[2]

---

[1] نبيل حشاد، **الجات ومنظمة التجارة العالمية – أهم التحديات في مواجهة الاقتصاد العربي**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر ، ص 20

[2] مختار رنان، **التجارة الدولية ودورها في النمو الاقتصادي**، منشورات الحياة، الجزائر،2009، ص6-7.

تساعد التجارة الخارجية أيضاً في مواجهة فائض الطلب الناشئ على مختلف أصناف الإنتاج المحلي، كذلك تعمل على تلبية إحتياجات الإقتصاد المحلية من السلع والخدمات التي تحتاج إليها عملية التنمية، ومن حيث تصريف ما يفيض عن حاجة الطلب المحلي من الناتج.[1]

**المطلب الثاني: العوامل المؤثرة على التجارة الخارجية:**

تخضع التجارة الخارجية ونشاطاتها للسياسة التجارية التي تحكمها وهي:

1. **توزيع الموارد الطبيعية:**

يقصد بتوزيعها بين الدول، وهذا التوزيع قد يعمل على وجود تباين واختلاف في تحديد مصادر الدولة.

- حجم الدولة أو المساحة الجغرافية التي تشغلها.
- التخزين
- المناخ.
- التمويل.
- التكاليف والأسعار.
- الرواج والكساد الاقتصادي.
- الجودة.

**المبحث الثالث: أشكال، مصادر وأساليب تمويل التجارة الخارجية:**

يشهد العالم اليوم، في إطار العوامل والتقنيات الجديدة المتحكمة في نسق وحجم التبادل التجاري العالمي، العديد من التقلبات التي ترجع أساسا إلى تعاظم أهمية العلاقات الاقتصادية الدولية، وبالتالي ظاهرة الإعتماد الاقتصادي المتبادل، بسبب ارتفاع نسبة ما يشكله قطاع التجارة الخارجية ضمن الناتج المحلي الإجمالي لاقتصاديات الدول، فجاء هذا القطاع محتلا للدور الحيوي والمؤثر في النشاط الاقتصادي كونه يعتبر أهم صورة للعلاقات الاقتصادية التي تجري بمقتضاها تبادل السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين الدول في شكل صادرات وواردات بهدف تحقيق المنافع المتبادلة لأطراف التجارة، ويمكن تصنيف الصفقات التجارية التي تتضمنها التجارة الخارجية فيما يلي:

---

[1] الرفاعي عبد الهادي، "دراسة الآثار الاقتصادية المتبادلة بين قطاع التجارة الخارجية وقطاعات الاقتصاد الأخرى"، **سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية**، مجلد27، عدد2، جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، 2005، ص174.

– تبادل السلع المادية وتشتمل على السلع الإستهلاكية والسلع الإنتاجية والمواد الأولية والسلع نصف المصنعة والسلع الوسيطة.

– تبادل الخدمات والتي تتضمن خدمات النقل والتأمين والشحن والسياحة وغيرها؛

– تبادل عنصر العمل ويشتمل على الأيدي العاملة من بلد لآخر بالإضافة إلى الهجرة.

**المطلب الأول: هيكل التجارة الخارجية؛**

والمتمثل في الآتي:

**1.الصادرات:** أن الصادرات مفهوم واحد مهما تعددت الأفكار أو إختلافات الآراء حيث تعرف بأنها النشاط الذي يؤدي الإنسحاب السلع والخدمات من المنتج والمستهلك أو من دولة مصدرة إلى دولة مستوردة وهي تنقسم إلى[1]:

**1.1 . صادرات منظورة :** تتمثل في السلع الملموسة.

**1.2 . صادرات غير منظورة :** تتمثل في الخدمات.

2. **الواردات :** عكس الصادرات يمكن أن تعرف الواردات على أنها عملية إدخال السلع والخدمات أجنبية إلى السوق الوطنية وتنقسم هي الأخرى إلى:

**1.2 الواردات المنظورة :** وهي الواردات الملموسة كالسلع.

**2.2 الواردات غير منظورة :** تتمثل في الخدمات.

**المطلب الثاني: مصادر تمويل التجارة الخارجية :**

لقد تطور التمويل بصورة كبيرة في الآونة الأخيرة إذ أصبح يأخذ مكانة وذلك لحاجة وضرورة المؤسسات مهما كان نوعها وشكلها لمصادر لتمويل التجارة الخارجية ولذلك تعددت طرق التمويل.

**1. تعريف التمويل:**

يعرف التمويل بأنه الإمداد بالأموال في أوقات الحاجة إليها وهذا التعريف يتكون من العناصر التالية:[1]

[1] رنان مختار، **التجارة الدولية ودورها في النمو الاقتصادي**، منشورات الحياة، ط1، الجزائر، 2009، ص 46.

- تحديد دقيق لوقت الحاجة إليه.
- البحث عن مصادر للأموال.
- المخاطر التي تعترض أي نشاط يزاوله الإنسان.

**2. أهداف التمويل:**

أهداف التمويل يلعب التمويل دورا هاما في تسيير الأنشطة الاقتصادية لهذا يمكن تلخيص أهدافه في النقاط التالية:

- البحث والحصول على السيولة الضرورية للمشروع الاستثماري بإمداده بالتجهيزات اللازم.
- توزيع التدفقات النقدية والمالية على القطاعات والأعوان الاقتصادية الأخرى بكل موضوعية.
- دراسة فعالية تكاليف المشروع الاستثماري ومحاولة تغطية جزء منها.
- تلزم الصناعة التمويل التجاري وجود أطراف تضم المخاطر (المصارف المركزية) ويضبطها (وكلاء التامين ضد الحجز عند السداد وضمان الحسابات).
- التعاون بين الأطراف الاقتصادية المنتجة مع القطاع المصرفي التجاري والمؤسسات المالية الأخرى لتوفير منتجات التجارة الدولية.

**3. تعريف تمويل التجارة الخارجية:**

ويمكن تعريف تمويل التجارة الخارجية بأنه نوع من أنواع الأنشطة الماليّة التي تعتمد على تقديم الدعم المالي المباشر أو غير المباشر للتجارة الخارجيّة، إذ يعتمد التمويل المالي المباشر على دور البنوك المركزيّة للدول في تقديم الدعم المالي الكافي لقطاع التجارة الخارجية، بصفتها من المخصصات الأساسية لهذه البنوك، أما التمويل المالي غير المباشر فهو جزء من مساهمة البنوك التجارية العامة وأصحاب رؤوس الأموال في تقديم الدعم المالي للتجارة الخارجية. وتلعب المؤسسات المصرفية (البنوك والمؤسسات المالية) في مجال التجارة الخارجية دور الوسيط لتحقيق عملية تحويل السلع والخدمات من وإلى الخارج، وذلك عن طريق منح قروض مصرفية ووسائل

---

[1] مصطفى رشدي شيحة، **اتفاقات التجارة العالمية في عصر العولمة**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر،2004 ، ص 25-25.

دفع حديثة، لفائدة المتعاملين الاقتصاديين،[1] حيث إن هذا ما يعرف بنشاطات التجارة الخارجية التي تمارسها المؤسسات المصرفية التي تهدف إلى تقريب التجارة الخارجية للمتعاملين ووضع حد لمخاطر التجارة الخارجية المعرقلة لنقل البضاعة وسلامتها أثناء رحلات التجارة الدولية. وتختلف تقنيات تمويل التجارة الخارجية التي توفرها المؤسسات الم صرفية حسب آجال الاستحقاق، وتنقسم من هذا المنطلق إلى تمويل قصير الأجل وتمويل متوسط وطويل الأجل.

إلا أن تمويل التجارة العالمية شهد تطورات متسارعة وتحديات متنوعة زادت حدتها عقب الأزمة المالية العالمية وترتب عليها نشوء فجوة ما بين التمويلات المطلوبة والتمويلات المنفذة قدرها بنك التنمية الأسيوي بنحو 1.5 تريليون دولار لعام2016 ، الأمر الذي ساهم بشكل كبير في رفع درجة عدم التأكد في إنجاز مبادلات التجارة الخارجية حول العالم. وهو ما حفز جهات مختلفة إقليمية ودولية للبحث في الأسباب والتعرف بدقة على تحديات تمويل التجارة التي تحول دون سد تلك الفجوة أو على الأقل التقليل منها.

**المطلب الثالث: أساليب، تقنيات ومخاطر تمويل التجارة الخارجية :**

تتعدد تقسيمات تمويل التجارة وفق معايير مختلفة. فحسب مصدر التمويل، تنقسم إلى تمويل مباشر من الحكومات والبنوك المركزيّة للدول وتمويل غير مباشر من البنوك التجاريّة وجهات التمويل التجاري المتخصص. وحسب الحداثة، عادة ما يقع التمييز بين وسائل التمويل التقليدية، مثل السندات والصكوك والتي ترتكز على وجود وسيط وقوانين دولية منظمة، ووسائل التمويل الحديثة مثل تقنيات الدفع المستندية التي تم تطويرها بشكل كبير وتشعبت أشكالها. وحسب الآجال، ينقسم تمويل التجارة إلى تمويلات قصيرة الأجل، وهي الأكثر شيوعا، وتمويلات أخرى متوسطة وطويلة الأجل.

[1] يمن الحماقي، محمد بسيوني، عبير فرحات، **الاقتصاد الدولي**، دار النشر غير مذكورة، دون سنة.ص35

**أولا : قروض تمويل التجارة الخارجية[1] :**

**1. التمويل القصير الأجل :**

يتمثل في القروض القصيرة الأجل التي تمنح لتمويل عمليات السداد ما بين المؤسسات وتتراوح مدتها ما بين 3-12 شهرا وفي حالات خاصة 18 شهرا ونميز نوعين هما:

**1.1 قروض التصدير:** وتستهدف كل أنشطة تنمية الصادرات ومنها قروض البحث، لتغطية التكاليف دراسة الأسواق الخارجية، وقروض التمويل المسبق، لتغطية التكاليف الناتجة عن المرحلة التحضيرية لتنفيذ العقد، وقروض تمويل المحزونات، لتسديد كل النفقات المتعلقة بتخزين السلع المصدرة في الخارج قبل بيعها وتوزيعها، وقروض الشحن، وتمنح للمصدر من أجل تغطية نفقات النقل والشحن للسلع المباعة.

**2.1 قروض الاستيراد:** وتشمل 3 أدوات رئيسية تتمثل في الاعتماد المستندي، ويعتبر من أشهر الوسائل المستعملة في تمويل الواردات، والتحصيل المستندي، ويتم من خلاله تبادل الأوراق التجارية مقابل السداد أو قبول السداد، وخصم الكمبيالة المستندية، حيث تتيح للبائع بيع الكمبيالة التي تم سحبها على المستورد من بنكه المتداخل في الصفقة مع بنك المشتري في تاريخ مستقبلي بسعر مخفض يتم احتسابه وفق معايير منها سعر الخصم السائد إضافة إلى رسوم تحصيل كنسبة من قيمة الكمبيالة بحد أدني لمبلغ الرسوم، كذلك يتم خصم الفائدة حتى الاستحقاق والعمولات منها، وتستخدم تلك الآلية عند وجود علاقة راسخة بين مختلف الأطراف.

**2. التمويل المتوسط الأجل:**

تشمل القروض التي يتراوح أجلها ما بين سنتين إلى أقل من 5 سنوات وتتفرع إلى أربعة أنواع كما يلي:

**1.2 قروض المستورد:** وهي عبارة عن آلية يقوم بموجبها بنك معين أو مجموعة من بنوك بلد المصدر بإعطاء قرض للمستورد بحيث يستعمله هذا الأخير لتسديد مبلغ الصفقة نقدا للمصدر ويمنح للمشتري لفترة تتجاوز 18 شهرا، وقد يلعب المصدر دور الوسيط في المفاوضات ما بين

[1] حشماوي محمد، **الاتجاهات الجديدة في التجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية**، دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006، ص128.

المستورد والبنوك المعنية بإتمام عملية القرض هذه، ويتم إبرام تلك القروض بإمضاء عقدين مستقلين: أولهما العقد التجاري يبين فيه نوعية السلع ومبالغها وشروط تنفيذ الصفقة وشروط البائع وإجراءات الدفع الفوري للبائع من طرف المشتري، وثانيهما عقد القرض ويبين فيه شروط إتمام القرض وإنجازه مثل فترة القرض وطريقة استرداده ومعدلات الفائدة المطبقة.

**2.2 قروض المصدر:** وهي قيام البنك بمنح قرض للمصدر لتمويل صادراته ولكن هذا القرض هو ناشئ بالأساس عن مهلة للتسديد يمنحها المصدر لفائدة المستورد. وبصفة عامة يعتبر قرض المصدر شراء للديون من طرف البنك على المدى المتوسط. ووجه الاختلاف بين قرض المصدر وقرض المستورد هو اختلاف المقترض أو المستفيد وثانيا أن قرض المصدر يتطلب إبرام عقد واحد يتضمن الجانبين التجاري والمالي ويتحقق هذا القرض عند شحن البضاعة عن طريق الكمبيالة التجارية المقبولة من طرف المستورد والمضمونة من طرف بنكه[1].

**3.2 التخصيم متوسط المدى:** وهو العملية التي يتم بموجبها خصم الأوراق التجارية المتوسطة المدى، فبهذا التمويل يمكن تغطية الديون الناتجة عن الصادرات لفترات متوسطة بصفة عامة وهو شراء ديون ناشئة عن عملية التصدير.

**4.2 قرض الإيجار الدولي:** ومضمون هذه العملية أن يبيع المصدر سلعته إلى شركة الإيجار الدولية وهي تقوم بتأجيرها للزبون الأجنبي وتحصيل ملكية السلعة المؤجرة طوال مدة الإيجار وينتفع المستأجر بحق الانتفاع بالسلعة طوال هذه المدة مقابل دفع سلسلة من الأقساط السنوية كمدفوعات الإيجار المؤجر مع تملكها عندما يعادل مجموع الأقساط ثمن المأجور والمتفق عليه في العقد.

**3. التمويل طويل الأجل:**

تتجاوز مدة التمويل طويل الأجل 5 سنوات ويستخدم غالبا في تمويل الصفقات التجارية التي تتطلب وقتا لتنفيذها مثل عقود تسليم المفتاح في توريدات المنشآت الكبرى أو صناعات معينة تأخذ وقتاً طويلاً مثل بيع السفن أو الطائرات ويمكن تقسيمها كما يلي:

[1] عبد الهادي عبد القادر السويفي، **التجارة الخارجية**، بدون دار نشر، مصر،2008 ، ص 73.

**1.3 قروض من أجل الشراء:** قرض المشتري ويعتبر آلية يقوم بموجبها بنك معين أو مجموعة من بنوك بلد المصدر بإعطاء قرض للمستورد بحيث يستعمله هذا الأخير بتسديد مبلغ الصفقة نقدا للمصدر.

**2.3 قروض من أجل التوريد:** قيام البنك بمنح قرض للمصدر لتمويل صادراته.

**3.3 قروض التوريد ذات الطابع الخاص:** الموجهة لتمويل الصادرات من خلال عمليات الإجارة وضمانها[1].

**4.3 القروض الموجهة لتمويل الاستثمارات:** لتمويل عمليات التوسع والاستثمار اللازمة للتصدير مثل الآلات والمعدات وتجهيزات الإنتاج بصفة عامة وقد يتم أيضا اللجوء إلى القروض طويلة الأجل لتمويل نوع خاص من الاستثمارات مثل الحصول على عقارات وأراض ومبانٍ بمختلف استعمالاتها المهنية وتمولها غالبا بنوك متخصصة وليست تجارية.

**4. وسائل الدفع المعتمدة في تمويل التجارة الخارجية:**

قد يكون من المناسب اتفاق البائع مع المشتري في التبادلات التجارية الدولية على مستوى المخاطر المتوقع في الصفقة وبالتالي تحديد آلية الدفع والتمويل المناسبة، وفي الحالات الاستثنائية عندما تكون مستويات المخاطر منخفضة جدا يتم استخدام الحساب المفتوح، والعكس عندما ترتفع بشدة مستويات المخاطر يتم اللجوء إلى الدفع المسبق لتمويل الصفقة، وبالطبع لا تظهر أدوات التمويل المصرفية للتجارة في مثل تلك الحالات وإنما تظهر مع المستويات المتوسطة من درجات الأمان أو المخاطر. وفيما يلي أبرز وسائل الدفع المستخدمة في تمويل التجارة[2].

**1.4. الوسائل التقليدية**

**أ-الحساب المفتوح Open Account:**

هذه هي الطريقة الأقل أمانًا للتعامل بالنسبة للمصدر، ولكنها الأكثر جاذبية للمشترين. حيث يتم شحن البضائع وتحويل المستندات مباشرة إلى المشتري، مع طلب الدفع على الفور أو في

[1] يمن الحماقي، محمد بسيوني، عبير فرحات، **الاقتصاد الدولي**، دار النشر غير مذكورة، دون سنة ص 46

[2] عبد الناصر نزال العبادي، **منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 1999، ص 2

تاريخ مستقبلي متفق عليه. ولا يتمتع المُصدر بأي رقابة أو سيطرة على العملية، باستثناء فرض شروط تداول مستقبلية على المشتري. ويعد الحساب المفتوح الأكثر فائدة للمشتري، ويستخدم عندما يكون المصدر واثقًا بما فيه الكفاية من التزام المستورد بالسداد. ولكن غالبا ما يتم تخفيف المخاطر المالية من خلال الحصول على بوليصة تأمين ائتمانية لتغطية الإعسار المحتمل للمستورد حتى الحد المالي المتفق عليه.

**بـ- الدفع المسبق Advance Payment :**

الدفع المسبق هو الوسيلة الأكثر أمانا للتداول بالنسبة للمصدرين، وبالتالي الأقل جاذبية للمشترين، حيث يقوم المستورد بالدفع إلى المصدر، بالكامل، قبل شحن البضائع نقدا مع الطلب cash with order CWO أو نقدًا عند تسليم البضاعةcash on delivery COD.

**جـ- السندات:**

وثيقة ضمانٍ للسلع تقدم إثباتا قانونيا موجبه يتم دفع قيمة السند المالي إلى البائع من قبل المشتري، من خلال الاعتماد على وجود وسيط، يضمن تحقيق الصفقة بطريقة صحيحة.

**د- الصكوك:**

أوراق تحتوي على أمر بالدفع المالي لصالح البائع، وتعتمد على مجموعة من القوانين التجارية الدولية، التي يجب الالتزام بها حتى يتم إثبات قانونية الصك للتداول في التجارة الدولية.

**هـ- الكمبيالة:**

من أقدم الأوراق التجارية وتتضمن أمرا من الساحب إلى المسحوب عليه أن يدفع مبلغا من النقود بمجرد الاطلاع أو في تاريخ معين قابل للتعيين لإذن المستفيد وتتضمن عند إنشائها أو إصدارها ثلاثة أطراف وهم: الساحب الذي يصدر الأمر بدفع مبلغ من النقود، المسحوب عليه وهو من يتلقى الأمر بدفع مبلغ معين من النقود لأمر شخص ثالث يسمى المستفيد أو الحامل وهو الطرف الذي يصدر الأمر لصالحه.

**و- الشيك:**

ورقة تتضمن أمرا صادرا من الشخص هو الساحب إلى شخص آخر هو المسحوب عليه (ويكون أحد البنوك ) بأن يدفع بمجرد الاطلاع عليها مبلغا من النقود لشخص ثالث هو المستفيد أو للحامل، والشيك يكون دائما مستحق الدفع لدى الاطلاع إلا انه وبشكل غير رسمي قد يكتب فيه تاريخ لاحق، وهناك عدة أنواع من الشيكات المتداولة في التعاملات التجارية أولها شيك المؤسسة وهو الذي يصدره المشتري ويسحب من حسابه في البنك، والشيك الذي صدره البنك نيابة عن المشتري وهو يحل مشكلة الشيك بدون رصيد.

**يـ- الاعتمادات التجارية Trade credit :**

شكل من أشكال المقايضة وتستخدم لتنفيذ عمليات المبادلة، وينص فيها على أن يتم تسليم مستندات الصادرات مقابل مستندات الواردات أو أن تودع حصيلة الصادرات تحت تصرف البنك لاستخدامها في سداد قيمة الواردات. وقد أصبحت الاعتمادات التجارية نادرة الاستخدام في ظل التخصص وتقسيم العمل وصعوبة توافق المنتجات بين المصدر والمستورد.

**2.4. الوسائل الحديثة**

**أ- التحصيل المستندي Bills for Collection :**

التحصيل المستندي يعد أكثر أمانًا للمصدر (البائع) من الحساب المفتوح، حيث يتم إرسال وثائق المصدر من بنكه إلى بنك المشتري( المستورد .) وهو ما يحدث دائما بعد شحن البضاعة، ويحتوي على تعليمات محددة يجب أن تطاع، وفي حالة إخفاق المشتري في الامتثال، يحتفظ المصدر، في ظروف معينة، بحق ملكية السلع التي قد تكون قابلة للاسترداد، ووفق تلك الوسيلة سيعمل بنك المشتري بناء على التعليمات التي يقدمها المصدر، عبر مصرفه الخاص( مصرف المصدر)، وغالبا ما يتم الاتفاق المسبق على مسار التواصل لحل النزاعات في حال وقوعها، وتخضع وسيلة التحصيل المستندي لمجموعة من القواعد التي نشرتها غرفة التجارة الدولية ICC ومعروفة اختصارا باسم URC522 والتي تلتزم بها أكثر من % 90 من بنوك العالم، ويوجد

نوعان من فواتير التحصيل، والتي عادة ما يتم تحديدها بواسطة شروط الدفع المتفق عليها في العقد تجاري. كل منها يوفر فوائد مختلفة للمصدرين وهي[1]:

**بـ- المستندات مقابل الدفعDocuments against Payment D/P :**

في هذه الحالة يتوقع من المشتري الدفع للبائع بمجرد الاطلاع على المستندات المتفق عليها وغالبا ما تسمى تلك العملية ( النقد مقابل المستندات).

ووفق تلك الوسيلة يطلب من بنك المشتري الإفراج عن بضائع المصدر فقط عند الدفع. وهناك حالتان للتعامل أولاها عن طريق الشحن البحري، بمجموعة كاملة من سندات الشحن، وهنا يحتفظ المصدر بحق الملكية حتى يتم تحرير هذه المستندات بشكل صحيح إلى المشتري، وثانيهما في حالة الشحن الجوي حيث لا تتوافر مثل هذه السيطرة على ملكية البضاعة سواء كان ذلك بموجب بوليصة الشحن الجوي أو ملاحظات الشحن الجوي، لأن هذه الوثائق هي مجرد" شهادات حركة " أكثر منها" مستندات ملكية."

**جـ- المستندات مقابل القبولDocuments against Acceptance D/A :**

يتم في هذه الحالة استخدام فترة ائتمان 60 أو 90 يوما بعد الاطلاع على" المستندات "أو" مدة محددة منذ تاريخ شحن البضاعة "المتفق عليه بين المصدر والمشتري، ويمكن للمشتري الحصول على المستندات مقابل تعهده بالدفع في موعد متفق عليه في المستقبل، بدلا من الدفع الفوري.

وعادة ما تكون مستندات المصدر( البائع )مصحوبة بمسودة draft أو فاتورة صرف مثل الشيك، المسحوب على المشتري، وعندما يوافق المشتري على السداد في تاريخ معين، فإنه يوقع المسودة، ومقابل هذا القبول يتم السماح للمشتري بالحصول على مستندات الشحنة، وقد يحتفظ المصدر بالسيطرة على الشحنة، كما هو الحال في سيناريو D / P إلا أنه بعد قبول المشتري وتحرير المستندات، يكون ( البائع ) معرضا ماليًا إلى أن يبد أ المشتري في السداد من خلال البنك.

[1] السيد محمد أحمد السريتي، **إقتصاديات التجارة الخارجية بين النظرية والتطبيق**، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر ،ص201

**د- خطاب الاعتماد المستندي L/C Letters of Credit :**

إحدى الأدوات الهامة المستعملة في تمويل التجارة الخارجية عن طريق البنوك، وهي إجراء قانوني يضمن حقوق جميع أطراف العملية التجارية، فالخطاب تعهد كتابي بالدفع صادر عن البنك فاتح الاعتماد ( بنك المستورد ) إلى البنك المراسل ( بنك المصدر أو المستفيد)، يتعهد فيه البنك فاتح الاعتماد بدفع مبلغ معين أو قبول سحوبات بقيمة محددة وخلال مدة محددة، وذلك مقابل تقديم المستندات المطابقة تماما لشروط الاعتماد وتتضمن الشروط التي وضعها المشتري (مقدم الطلب).

وتخضع خطابات الاعتماد مثل( فواتير التحصيل )لمجموعة من القواعد من غرفة التجارة الدولية ومعروفة اختصارا باسم UCP600 ، وتلتزم بها أكثر من % 90 من بنوك العالم. وهناك غالبا أربعة أطراف تشترك في الاعتماد المستندي هم:

- **المشتري( المستورد):** الذي يطلب فتح الاعتماد، ويكون الاعتماد في شكل عقد بينه وبين البنك فاتح الاعتماد. ويشمل جميع النقاط التي يطلبها المستورد من المصدر.
- **البنك فاتح الاعتماد( بنك المستورد):** يقوم بفتح الاعتماد للمستورد وفق شروط ويرسله إما إلى المستفيد مباشرة في حالة الاعتماد البسيط، أو إلى أحد مراسليه في بلد البائع في حالة مشاركة بنك ثان في عملية الاعتماد المستندي.
- **المستفيد( المصدر):** هو المصدر الذي يقوم بتنفيذ شروط الاعتماد في مدة صلاحيته.
- **البنك المراسل:** هو البنك الذي يقوم بإبلاغ المستفيد ( المصدر ) بنص خطاب الاعتماد الوارد إليه من البنك المصدر للاعتماد في الحالات التي يتدخل فيها أكثر من بنك في تنفيذ عملية الاعتماد المستندي كما هو في الغالب، وقد يضيف هذا البنك المراسل تعزيزه إلى الاعتماد، فيصبح ملتزما بالالتزام الذي التزم به البنك المصدر، وهنا يسمى بالبنك المعزز.

وهناك عدة تقسيمات للاعتمادات المستندية وذلك حسب الزاوية المنظور إليها كما يلي:

من حيث الالتزام البنكي يمكن أن نفرق بين:

- **اعتماد مستندي قابل لإلغاء Revocable :** من قبل المستورد ولا يتضمن أي التزام من قبل البنك تجاه المصدر أو بنكه المراسل وهو نادر الاستعمال حاليا.
- **اعتماد مستندي غير قابل للإلغاء Irrevocable :** ويتعهد فيه بنك المستورد بالسداد ما لم يتحصل على موافقة جميع الأطراف على الإلغاء. وينقسم من حيث التأكيد إلى:

**أولا : اعتماد مستندي غير قابل للإلغاء وغير مؤكد Unconfirmed :**

ويتطلب تعهد بنك المستورد فقط بقبول الدين الناشئ عن تصدير البضاعة دون تأكيد ذلك القبول من بنك البائع؛[1]

**ثانيا: اعتماد مستندي( غير قابل للإلغاء ومؤكد Confirmed ) :**

ويتطلب تعهد بنك المصدر( البائع )على شكل T تأكيد قبول الدين الناشئ عن تصدير البضاعة، وهو شائع الاستخدام حاليا، وخصوصا إذا كان لدى المصدر( البائع ) أي مخاوف بشأن الدفع من بنك المستورد أو بلده، ويقوم( البنك الضامن أو مقدم النصيحة بالتأكيد نظير مقابل مالي يعتمد على مستوى المخاطر المتوقعة التي يتعين تغطيتها، ويمكن للبنوك في كثير من الأحيان تقديم أسعار إرشادية للتأكيدات قبل وصول التأكيد، بحيث يمكن تقدير التكاليف.

من حيث شكل الاعتماد يمكن التمييز بين:

-**اعتماد مستندي قابل للتحويل:** يسمح فيه للمستفيد تحويله كليا أو جزئيا إلى مستفيد آخر يطلق عليه المستفيد الثاني، وغالبا ما يكون المستفيد الأول من الاعتماد هو الوسيط أو الوكيل للمستورد في بلد المصدر.

-**اعتماد مستندي غير قابل للتحويل:** أي لا يجوز لأي مستفيد آخر استخدامه.

-**الاعتماد الدائري أو المتجدد:** وهو اعتماد واحد يتجدد تلقائيا على شكل دوري كلما انتهت مدته وقيمته، دون أن تكون هناك حاجة إلى فتح اعتماد مستندي جديد في كل مرة. ويستخدم هذا النوع من الاعتماد في حال الاتفاق على تسليم البضاعة للمشتري على دفعات.

وحسب كيفية التنفيذ يجب أن نميز بين:

---

[1] محمد قويدري، **إنعكاسات تحرير التجارة العالمية على إقتصاديات البلدان النامية**، مجلة الباحث، العدد 01 ، جامعة ورقلة،الجزائر ، 2003، ص 96.

-**اعتماد مستندي منفذ لدى الاطلاع:** وهو يُكن المستفيد من الحصول على قيمة الصفقة من بنكه بمجرد التقدم إليه وإظهاره وتحقق البنك من صحة بياناته بعد ذلك يقوم البنك الآمر بتحويل المبلغ فور استلامه للمستندات والوثائق المطلوبة الواردة إليه.

-**اعتماد مستندي محقق بالتفاوض أو قابل للخصم:** ويمكن البائع من خصم الكمبيالة التي يسحبها على المشتري وفق شروط معينة.

-**اعتماد مستندي منفذ بالقبول أو الدفع الآجل:** ويتضمن قيام البنك الذي أصدر الاعتماد أو مراسله في حالة التعزيز بقبول الكمبيالات المرفقة بالمستندات المقدمة من المصدر أو الالتزام بسداد قيمة المستندات عند حلول أجل السداد.

كما نجد ضمن مجموعة الأدوات المتصلة بخطابات الاعتماد صنفا آخر تحت مسمى خطابات الاعتماد الاحتياطية Stand-By LCs أو الضمانات المصرفية. وهو ضمان مصرفي إضافي يقدم من البنك نيابة عن مقدم الطلب ولصالح المستفيد، يتعهد فيه البنك بأنه في حال فشل المستورد في الوفاء بالتزاماته المالية أو تنفيذ الاتفاقية المبرمة بين مقدم الطلب والمستفيد، يقوم البنك الضامن نيابة عن مقدم الطلب بسداد مبلغ الضمان للمستفيد عند استلام الطلب أو المطالبة من المستفيد.

ويمكن اعتبار خطابات الاعتماد الاحتياطية بمثابة الضمانات البنكية، من حيث إنها ضمانة للعملية يتم استدعاؤها فقط في حالة فشل المشتري في الدفع في سياق الظروف العادية للأعمال ( والذي غالبا ما يكون عبر آلية الحساب المفتوح) وغالبا ما تستخدم بشكل خاص لتغطية المخاطر المالية الأساسية في حال إجراء دفعات متعددة في آجال مختلفة أو طبقا لجدول زمني متفق عليه، ومع ذلك، فهي لا تتضمن سيطرة على وثائق الصفقة وبالتالي فهي ضمان غير مشروط.

**5. وسائل الدفع الإلكتروني:**

هي منظومة متكاملة من النظم والبرامج التي توفرها المؤسسات المالية والمصرفية، بهدف تسهيل إجراء عمليات الدفع الإلكتروني الآمنة، وتعمل هذه المنظومة تحت مظلة من القواعد والقوانين التي تضمن سرية تأمين وحماية إجراءات الشراء وضمان وصول الخدمة.

وهي وسيلة دفع مستحدثة عبر استعمال الإنترنت نتيجة للتطور المعلوماتي في مجال البنوك والنقود المتداولة في التجارة عامة والخارجية خاصة وهي تنقسم إلى:

**1.5. الحوالات المصرفية Bank transfers من خلال نظام سويفت:**

من أفضل وسائل الدفع في التجارة الخارجية، فهي طريقة حديثة للدفع وتبادل الرسائل والمعلومات الخاصة بوسائل الدفع المختلفة سواء السداد النقدي أو عبر خطابات الاعتماد أو التحصيل المستندي عن بعد عن طريق استخدام نظام اتصال الكتروني آمن بين نحو 10 آلاف مؤسسة مالية في 212 دول حول العالم وهو اختصار لاسم جمعية الاتصالات المالية العالمية بين البنوك SWIFT التي بدأت العمل به عام 1977 لتحسين طريقة الدفع الدولية بإدخال مقاييس موحدة للعلاقات المصرفية ومعالجتها.

ويعتبر هذا النظام كبديل متطور للتلكس ويغطي جميع المراسلات المتعلقة بالتعاملات المالية والبنكية التي تتم بين البنوك والمؤسسات المالية ويمكن تطبيقه لتبادل الرسائل في مختلف العمليات مثل مطابقة أوامر العملاء بين الجهات المتداخلة بالعملية والتصديق عليها كما في التحويلات النقدية الخاصة بالعمليات ونتائج التسوية وأيضا في التصديق على تنفيذ عمليات التداول وتسويتها بين الأطراف المعنية.

وتوفر شبكة سويفت لمستعمليها السرعة اللحظية والأمان في إنجاز المعاملات، بالإضافة إلى كونها متاحة على مدار اليوم، ولا تتم العمليات إلا بعد تشفير الرسائل بفضل تقنيات متطورة، كما أن إجراءات التثبت من هوية المستعملين تنفذ بصرامة بالغة.

ويتم تحديد هوية المصارف المتراسلة عبر الشبكة من خلال رمز وحيد يمنح لكل مصرف ويميزه عن الآخرين، ويتكون هذا الرمز من ثمانية أحرف لاتينية، تدل على اسم المصرف (الأحرف الأربعة الأولى)، وعلى البلد الذي ينتمي إليه (الحرفين التالين)، ثم المدينة( الحرفين الأخيرين.)

وقد شهدت الشبكة العديد من التطورات التقنية وتحولت إلى اعتماد تكنولوجيا بروتوكول الإنترنت IPولغة XML في البرمجة عام 2001 ثم منظومة سويفت نت مع حلول عام 2004، مما اعتُبر تطورا نوعيا سمح بالتواصل الآني بين أجهزة البنوك، وإطلاق خدمات جديدة موجهة إلى عملاء

جدد مثل صناديق التحوط وصناديق التقاعد وسماسرة أسواق المال، بالإضافة إلى المؤسسات غير المالية.

وبحلول منتصف عام 2015 أصبحت الشبكة تنقل ملايين الرسائل يوميا لإنجاز جميع معاملاتها المالية الدولية وأهمها تحويل الأموال، والاعتمادات المستندية، وعمليات شراء وبيع العملات، وعمليات أسواق المال وغيرها.

كما تجدر الإشارة إلى تنوع كبير في رسائل السويفت وتتوزع بشكل مختصر ما بين الأرقام MT101 إلى MT999 و أبرزها المرتبطة بعمليات تمويل التجارة ومنها الحوالات النقدية، والاعتمادات المستندية، وفواتير التحصيل، والكفالات الأجنبية، وعمليات الخزينة.

والرسائل التي تأخذ الرقم 700 تتعلق بخطابات الاعتماد والضمان البنكي للعمليات التجارية وأشهرها نوعان:

•**رسائل MT799** : وهي رسائل مجانية تستخدم في الغالب لإظهار إثبات الأموال أو إثبات الودائع. عند التعامل مع الضمانات المصرفية وخطابات الاعتماد المستندية، وفي أكثر الأحيان يتم إصدارها قبل توقيع العقد و / أو قبل إصدار خطاب الاعتماد أو الضمان المصرفي.

•**رسائل : MT 760** : وتعرف أيضا باسم SWIFTTFBIC وترسل عادة من بنك إصدار خطاب الاعتماد إلى بنك تقديم المشورة، مع تفاصيل خطاب الاعتماد الاحتياطي SBL/C أو الضمان المصرفي أو من قبل الطرف الذي أصدر تعهدا مضادا للمستفيد، وتخضع تلك الرسائل لقواعد دولية وضمانات عديدة من غرفة التجارة الدولية.

### 2.5. أنظمة الدفع الرقمية

تستخدم هذه الأنظمة في عمليات التبادل التجاري التي تتم عبر شبكة الإنترنت وخصوصا بين الشركات B2B وقد زادت أهمية هذا النوع من التعاملات خصوصا مع ارتفاع حجم التجارة الإلكترونية في العالم لتبلغ، حسب التقرير الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لعام 2017نحو 25.3 تريليون دولار عام 2015 .

وقد شهدت هذه الأنظمة تطورا كبيرا لاسيما مع ظهور وانتشار مفهوم شبكات الأعمال التجارية ذات النظام الإيكولوجي Firm value webs والتي تستخدم تكنولوجيا الإنترنت لتنسيق سلاسل القيمة Value chain مع شركة الأعمال في صناعة ما، أو ضمن مجموعة من الشركات، وتطوير علاقات وثيقة مع الشركاء اللوجستيين. فالشركات تنسق مع الموردين إنتاج الاحتياجات الخاصة باستخدام شبكة الإنترنت على أساس نظام إدارة سلسلة التوريد.

ويتم استخدام وسائل عديدة للدفع لتسوية المعاملات بين الشركات أو من قبل الأفراد منها البطاقات الائتمانية التي تصدرها البنوك بالتعاون مع الشركات العالمية مثل فيزا وماستر كارد وغيرها أو من خلال بطاقات مسبقة الدفع للتعاملات الإلكترونية والتي يتم تعبئة قيمتها مسبقا والتي تستحوذ حاليا على نصف حجم المعاملات الإلكترونية مع توقعات بتراجع حصتها إلى 46 %مع نمو المدفوعات عبر الهاتف النقال واستمرار أسلوب الدفع عند التسليم وخصوصا في الدول النامية، وانتشار أسلوب المحافظ الإلكترونية e-wallets مثلما هو معتمد في موقع . PayPal وكذلك بعد ظهور العملات الافتراضية المشفرة مثل بيتكوين وغيرها.

**خلاصة الفصل الأول:**

من خلال الدراسات التي أكملت في هذا الفصل، يبدو أن التجارة الخارجية عرفت تقدمنا ملحوظًا نتيجة لتزايد التكامل الاقتصادي الدولي كل هذه التغييرات إلى إقامة نظام مخصص لخدمة التجارة بين الدول. هذه الواضحة بشكل واضح بين الدول والمجتمعات مع بعضها البعض، وتوسيع القدرة التسويقية عن طريق فتح الأسواق الجديدة أمام الدولة، وتساعد كذلك في زيادة رفاهية البلاد عن طريق قاعدة الاختيارات فيما يتعلق بقطاعات الاستهلاك المتنوعة وتخفيض الموارد بشكل عام.
وفي النهاية، لا نستبعد أن تعتمد التجارة على عدة عوامل عزل ومؤشرات لإختيارها أهمية يمكن أن يلمسها العون اقتصادياً، سواء كان نهائياً أو وسيطاً. أما بالنسبة لتسييرها، فتشمل حدود محدودة أو حرية تخصيص نماذجها الاقتصادية للبحث.

# الفصل الثاني:

## الأدبيات النظرية لتخفيض قيمة العملة

**تمهيد:**

إن تشابك العلاقات الاقتصادية والنشاط التجاري بين دول العالم المختلفة والتي لكل منها عملة وطنية مختلفة أدى إلى وجود ما يسمى بسعر الصرف الأجنبي، حيث ترتب على تداخل مصالح الدول واتساع المبادلات التجارية، وقيام التبادل بين مختلف دول العالم بعلاقات دائنة ومدينة متبادلة، ومن أهم المشكلات التي تبرز في التبادل الدولي خاصة بعد اتجاه العديد من دول العالم إلى تعويم عمالتها هي مشكلة العلاقة بين العملة المحلية والعملات الأجنبية، وهو ما أدى إلى نشوء أسواق الصرف الأجنبي حيث تباع وتشترى العملات، وعادة ما تتعرض عملات الأقطار المختلفة لتقلبات وتغيرات مستمرة نتيجة تشابك عوامل عديدة تنجز عنها مخاطر في المعاملات الاقتصادية الدولية.

حيث يتطرَّق هذا الفصل إلى:

**المبحث الأول:** ماهية سعر الصَّرف

**المبحث الثاني:** ماهية سياسة تخفيض قيمة العملة

**المبحث الثالث:** تحليل شروط نجاح سياسة تخفيض قيمة العملة والعلاقة بينهما

## المبحث الأول: ماهية سعر الصَّرف:

يعتبر سعر الصَّرف من أهم المتغيرات الإقتصادية التي تؤثِّر على مجال المعاملات الإقتصادية الدولية، إذ يعكس العلاقات المترابطة بين الإقتصاديات الدولية، كما يعبر عن المكانة الإقتصادية للدول. ويتم تحديد سعر الصِّرف كأي سلعة وفقا لقوى سوق العرض والطلب في سوق الصَّرف بدلالة نظام الصَّرف المعتمد من الأنظمة المتعارف عليها. ولقد تعددت النظريات المفسرة لتغيُّرات سعر الصَّرف تبعًا لتعدد أنظمته، دون أن تستطيع إعطاء تفسير دقيق ومحدد لهذا التغير، وذلك لارتباط سعر الصَّرف بالعديد من العوامل كالتضخم وأسعار الفائدة قد تتسبب في خسائر كبيرة للصَّرف، مما استوجب اللجوء إلى مجموعة من التقنيات لتجنب هذه المخاطر وتأثيراتها على المبادلات التجارية، وبالتالي على الإقتصاد الوطني للدول الذي يتأثر مباشرة بمختلف التقلبات من خلال أسعار الصادرات والواردات في صورة الميزان التجاري مما ينعكس على التنمية في هذه الدول.

### المطلب الأول: مفهوم سعر الصَّرف:

يعتبر سعر الصَّرف من المتغيرات الإقتصادية المهمة والمؤثر على كافة مجالات المعاملات الإقتصادية الدولية، إذ يعكس الترابط بين الإقتصاد الدولي والوضع الإقتصادي للدول. وسعر الصَّرف ويتم تحديده مثل أي سلعة حسب قوى السوق العرض والطلب في أسواق الصرف حسب نظام الصرف المعتمد من الأنظمة المتعارف عليها، هناك العديد من النظريات التي تشرح تغيرات أسعار الصرف بناءً على تنوع أنظمة أسعار الصرف، ولكنها لا تستطيع تقديم تفسيرات دقيقة ومحددة ، لأن أسعار الصرف مرتبطة بالعديد من عوامل التضخم، وقد تتسبب أسعار الفائدة في تغيرات في أسعار الصرف وقد تتسبب في خسائر كبيرة للصرف، لذا من الضروري اللجوء إلى مجموعة من التقنيات لتلاقي هذه المخاطر وآثارها على التبادل التجاري، وبالتالي على الاقتصاد الوطني للبلدان الذي يتأثر مباشرة بمختلف التقلبات من خلال أسعار الصادرات والواردات في صورة الميزان التجاري مما ينعكس مباشرة على التنمية في هذه الدول.

يتطلب إنشاء التجارة الدولية وزيادة المبادلات التجارية بين الدول من خلال الاستيراد والتصدير تقدير سعر الصرف بين العملتين، أو وجود أسعار بعملات أخرى مقومة بعملات أخرى في كل دولة من أجل تقدير السلع والخدمات لكل بلد هو السعر الذي يسمى سعر الصرف الأجنبي.[1]

ومما سبق يمكننا تعريف سعر الصرف الأجنبي بأنه "هو السعر الذي يتم به تحويل عملة ما إلى عملة أخرى.

التعريف الذي توصلنا إليه هو أن تسوية المعاملات الدولية تتطلب استخدام أدوات التسوية، وشراء سلع معينة من دولة ما ليس بعملة الدفع المحلية، ولكنه يتطلب تحديد نسبة الوحدات بالعملة المحلية إلى العملة الأجنبية".

يتضح من هذا التعريف أنه يركز على سعر الصرف كأداة للتبادل وأداة لحل مشاكل التبادل الدولي، بينما يتجاهل الجانب الثاني كونه أداة لربط الاقتصاد الدولي، كما يتم تعريفه على أنه قيمة وحدة المبلغ المقدر للعملة الأجنبية بالعملة المحلية.[2]

كما يمكننا تعريفه بالطريقة المعاكسة قيمة وحدة واحدة من العملة للمحلية يقابلها وحدات من العملات الأجنبية، يتبين من التعريف الثاني بأنه أضاف للتعريف الأول أن سعر الصرف هو الرابط بين الإقتصاد المحلي وباقي الإقتصاديات الدولية. نستنتج من التعريفين السابقين بأنهما يركزان على اعتبار سعر الصرف أداة ربط بين الإقتصاد المحلي وباقي الإقتصاديات وتسوية المعاملات بين العالم، ولقد تم إهمال علاقته بأسعار السلع و الخدمات لتأثيره على القطاعات الإقتصادية باعتبارها طريقة للتأثير على تكاليف الموارد المستوردة وربحية الصناعات التصديرية.

وكإضافة للتعريفات المذكورة يمكن أن تعرف سعر الصرف كالآتي: إنها أداة تربط الإقتصاد المفتوح ببقية العالم من خلال فهم التكاليف والأسعار الدولية، بحيث يمكن للأخير تسهيل المعاملات الدولية المختلفة وطرق تسويقها، يتغير سعر الصرف كل يوم للتكيف مع

[1] السربيتي محمد أحمد، التجارة الخارجية، دار الجامعية للنشر، مصر، 2009، ص 246.

[2] الحمزاوي محمد كمال، سوق الصرف الاجنبي، منشأة المعارف، الاسكندرية، مصر، 2004، ص 17.

التغيرات في العرض والطلب في سوق سعر الصرف، ويمكن الاستدلال على ذلك من مفهوم أسعار الصرف، ويشمل سعر الصرف أربعة عناصر مهمة:

- العملية تحويل عملة بلد إلى آخر.
- المكان المقصود بها أسواق الصرف.
- الهدف: وهو تسوية المدفوعات الدولية.
- السعر: علاقة تحويل يمكن من خلالها الحصول على العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية.

لاحظنا أن سعر الصرف كأي سعر آخر في الإقتصاد يتحدد بتفاعل العرض والطلب ولكن له أهمية خاصة لتمييزه عن الأسعار الأخرى في الإقتصاد المحلي، لأن التغيرات، هذا السعر ستؤدي إلى تغيرت جميع الأسعار والأجور وبعض المتغيرات الإقتصادية الأخرى سواء الجزية منها أو الكلية إزاء العالم الخارجي.[1]

باختصار يمكننا أن نعرف سعر الصرف " بأنه سعر عملة مقابل عملة أخرى أي نسبة المبادلة بين العملتين، أي تعتبر أحد العملتين سلعة والعملة الأخرى ثمنا لها، ويعرف سعر الصرف أيضا بأنه سعر العملة الأجنبية مقوما بوحدات من العملة المحلية أي عدد وحدات العملة المحلية التي نحتاجها للحصول على وحدة من العملة الأجنبية، فمثلا يتم التعبير عن سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي بسعر الصرف، والحاجة للصرف ضرورية في المعاملات التي تتصل بالعالم الخارجي، والطلب على العملات الأجنبية هو طلب مشتق من الطلب على السلع والخدمات، فالطلب العراقي مثلا على السلع الأمريكية هو طلب على الدولار الأمريكي، وفي نفس الوقت عرض للدينار العراقي.

[1] دوحة سلمي، اثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري و سبل علاجها (دراسة حالة الجزائر)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثلث في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية، جامعة محمد خضير بسكرة، 2015، ص 04.

## المطلب الثاني: آليات تحديد سعر الصَّرف:

يعتبر تحديد سعر الصرف من المسائل الأساسية التي تطرقت إليها النظرية الاقتصادية عبر التطور التاريخي، ولفهم كيفية تحديد أسعار الصرف نتطرق إلى محدداته المتمثلة في الطلب والعرض.

### 1-الطلب على الصَّرف الأجنبي:[1]

إن الطلب على الصرف الأجنبي ينعكس في الجانب المدين من ميزان المدفوعات فمثلا طلب الأردن علي الدولارات الأمريكية مشتق من طلب الأردن على السلع الأجنبية التي تستورد أو يتم تسويتها بالدولار الأمريكي، خاصة إذا كانت السلع مستوردة من الوم أ، وقد يأتي الطلب علي الدولارات الأمريكية من الرغبة في الاستثمار الخارجي والقيام بإجراءات تحويلات نقدية من داخل الأردن إلى خارجه وذلك يكون منحنى الطلب على العملة المحلية والعملة الأجنبية شبيه بمنحنى الطلب على السلع فهو يرتبط بعلاقة عكسية مع سعر العملة نفسها فكمية الطلب الأجنبي على الدينار الأردني ترتفع عند انخفاض سعره بينما تتجه كمية الطلب الأجنبي نحو الانخفاض عند ارتفاع سعر الصرف الدينار الأردني. ويمكن توضيح الفكرة السابقة بالشكل الموالي:

**الشكل رقم ()**: الطلب على الصرف الأجنبي

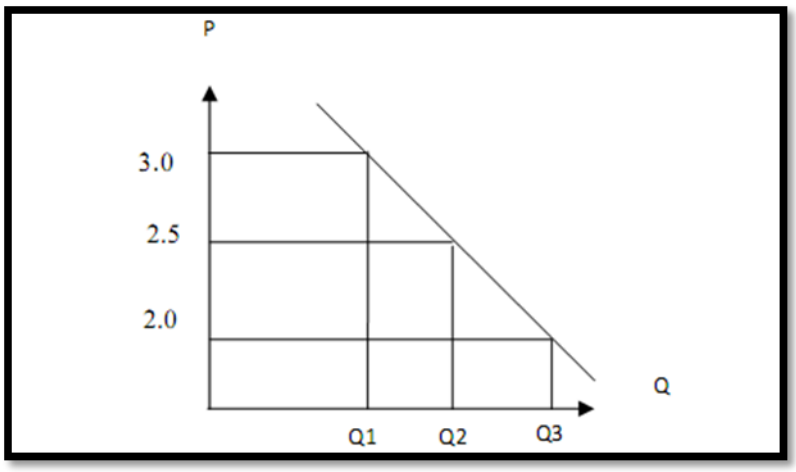


**المصدر: مجيد علي حسين، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، الطبعة الأولى، دار وائل، عمان، 2003.ص 383**

[1] مقداد عبد الجبار حامد قدوس اختبار نظام سعر الصرف الأمثل للدينار الأردني 1978-1997، مذكرة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة آل البيت المملكة العربية السعودية 1999، ص ص:21-22.

يشير المنحني في الشكل (01) إلى دالة الطلب على الدينار التي تشير إلى العلاقة السلبية بين الطلب الأجنبي على الدينار وسعره في سوق الصرف الاجنبي من 1 إلى 3 دولارات إلى 1 دينار لكل2.0 دولار إلى 1دينار لكل 2 دينار ينجم عن زيادة الكمية المطلوبة من Q1 إلى Q2 إلى Q3 على التوالي إذ ذلك يجعل من صادرات السلع منخفضة الثمن مقابل السلع الأجنبية الأخرى مما يؤدي إلى ارتفاع الطلب الخارجي علي السلع الوطنية وفيما يتعلق بالطلب على الصادرات الوطنية أو المستوردات الأجنبية فهناك عوامل أخرى كالدخل وأسعار الفائدة والتكاليف وتغيير الأذواق حيث تلعب جميعها دورا بارزا في تحديد الطلب على الصرف الاجنبي لتمويل عمليات الاستيراد والتصدير والتي بدورها تؤثر على شكل منحني الطلب على الصرف الأجنبي.

**2- العرض على الصَّرف الأجنبي:**[1]

يمثل العرض على الصرف الأجنبي الكميات المختلفة من الصرف الأجنبي التي ستعرض عند أسعار الصرف المختلفة بافتراض ثبات العوامل الأخرى التي تؤثر على العرض، وتمثل مصادر العرض العمليات التي تسجل في الجانب الدائن من ميزان المدفوعات، ويعتمد العرض من هذه المصادر إلى حد كبير على قرارات الدول من السلع والخدمات التي ترغب الدول الأخرى في استيرادها، وكذلك يعتمد تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى داخل البلد على القدر الذي ترغب الدول الأخرى في تقديمه إلى هذه الدولة.

[1] مجيد علي حسين، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، الطبعة الأولى، دار وائل، عمان، 2003.ص 383-384.

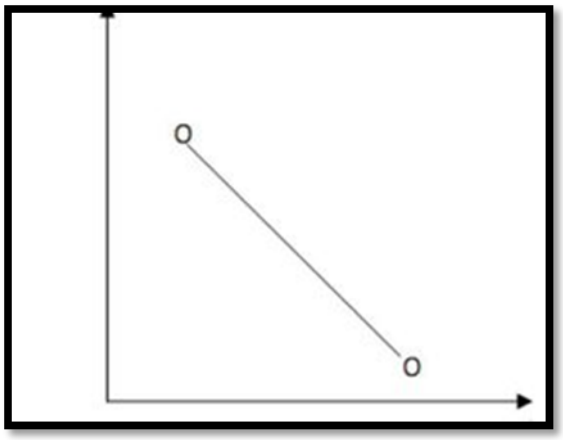

**الشكل رقم: ():** **العرض على الصرف الأجنبي**

**المصدر: مجيد علي حسين مرجع سبق ذكره، ص384.**

يلاحظ أن هناك علاقة طردية بين سعر الصرف الأجنبي وبين الكمية المعروضة منه، بحيث كلما زاد سعر الصرف الأجنبي في دولة ما ترتب عليه زيادة الكمية المعروضة منه في تلك الدول، وهذا أن ارتفاع سعر الصرف في دولة ما يترتب عليه انخفاض سعر الصرف في الدول الأخرى.

وهكذا تصبح أسعار السلع والخدمات في هذه الدول أرخص بالنسبة للدول الأخرى وبذلك يطلب المزيد من هذه السلع من قبل الأجانب، وتزيد الكمية المعروضة من الصرف الأجنبي.

**المطلب الثالث: أهمية سعر الصَّرف:**

تبرز أهمية سعر الصَّرف من خلال مساهمته في تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية والتي تتمثل في التوازن الاقتصادي الداخلي والخارجي، إذ يتمثل التوازن الداخلي في استقرار الأسعار المحلية، إلى جانب تحقيق مستوى من النمو الاقتصادي، في حين يتمثل التوازن الخارجي في توازن ميزان المدفوعات والذي يظهر في مختلف المبادلات التجارية للدولة.

إن دراسة سعر الصرف تهدف إلى البحث عن الوسائل والإجراءات التي من شأنها أن تؤدي إلى تحقيق الاستقرار لسعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية.

نستخلص أن لسعر الصرف دور هام في النشاطات الاقتصادية الخارجية لأي دولة، سواء كان ذلك نشاطا تجاريا أو استثماريا، فهو أداة وصل بين البلد المحلي والعالم الخارجي في المجال الاقتصادي إضافة إلى أن سعر الصرف يستخدم كمؤشر يقيس تنافسية البلد.[1]

المبحث الثاني: ماهية سياسية تخفيض قيمة العملة

كثيرا ما تلجأ الدول إلى تخفيض عملتها كوسيلة للتغلب على بعض المشكلات الاقتصادية وعلى الأخص مشاكل الميزان التجاري، فلقد عانت الكثير من الدول في فترة الكساد العالمي من العجز في ميزان المدفوعات، و بالتالي النقص في الأرصدة الذهبية و أرصدة العملات الأجنبية، حيث رأت بعض هذه الدول أن عالج هذه المشكلة يكون بواسطة تخفيض قيمة عملتها إلى الذهب حتى تخفض الضغط على ميزانها التجاري، فتخفيض القيمة الخارجية لعملة دولة معينة يؤدي أساسا إلى انخفاض أسعارها مقومة بوحدات النقد الأجنبي، هذا ما يؤدي إلى تنشيط الصادرات، كما أن أسعار السلع الأجنبية مقومة بعملة تلك الدولة تصبح مرتفعة مما يؤدي إلى الحد من الواردات.

المطلب الأول: مفهوم تخفيض قيمة العملة وأسبابه

**أولا: مفهوم تخفيض قيمة العملة**

التخفيض هو:" التقليل المعتمد في قيمة العملة الوطنية بالنسبة لعملات الدول الأخرى، فالدولة التي تعاني من اختلال هيكلي في ميزانها التجاري قد تلجأ إلى تخفيض قيمة عملتها لتحفيز الصادرات والحد من الواردات وذلك لتصحيح الاختلال."[2]

ويقصد بتخفيض قيمة العملة: " كل انخفاض تقوم به السلطات النقدية عمدا مقومة بوحدات النقد الأجنبية سواء اتخذ ذلك مظهر قانونيا أو فعليا في نسبة الوحدة إلى الذهب أو لم

[1] عبد الحق بوعتروس، أثر تغير سعر الصرف على الأسعار المحلية مجلة العلوم الإنسانية، العدد 3، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2000، ص 10.

[2] بلحرش عائشة، **سعر الصرف الحقيقي التوازني "دراسة حالة الجزائر"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود بنوك مالية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2013-2014، ص 62.

يتخذ." كما بقصد بتخفيض قيمة العملة كذلك: " قيام السلطات النقدية بتخفيض قيمة عملتها الوطنية في الخارج أي ارتفاع سعر الصرف"[1].

عملية تخفيض قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية هي إنقاص قانوني لعدد وحدات العملة هذا الاجراء الإداري الذي غالبا ما يتخذ تحت ظروف معينة، يعد العملة الأجنبية الذي تمثله وحدة النقد الوطنية، ومن أهم وأخطر إجراءات السياسة النقدية التي يمكن للدولة أن تقدم عليها .

ينبغي أن نفرق بين تخفيض قيمة العملة Dévaluation و انخفاض قيمتها Dépréciation ، فانخفاض قيمة العملة أو تدهورها يحدث تلقائيا نتيجة لتفاعل قوى العرض و الطلب في سوق الصرف الأجنبي في ظل نظام اقتصادي حر قائم على حرية التعامل و تعويم العملة، أما التخفيض فيحدث بصورة متعمدة بقرار من السلطة النقدية في ظل سعر الصرف الثابت.

**ثانيا: أسباب تخفيض قيمة العملة**

توجد أسباب عديدة لتخفيض قيمة العملة من بينها ما يلي:

- الارتباط بكتلة نقدية معينة مثل منطقة الدولار وذلك لأن أي تغير في القيمة الخارجية للعملة القيادية في إطار المنطقة النقدية ينعكس على القيم الخارجية لبقية العملات؛
- معالجة العجز في ميزان المدفوعات؛
- إيجاد العلاقة الواقعية للعملة الوطنية مع العملات الأجنبية، إذا كان ميزان المدفوعات يشكل عاملا خارجيا عن طريق تخفيض القيمة الخارجية للعملة، فإن إقامة العلاقة الواقعية بين العملة الوطنية وبقية العملات تشكل سببا داخليا للقيام بعملية التخفيض، حيث أن إحدى واجبات سعر الصرف تتلخص في إيجاد العلاقة بين أسعار العملات، بمعنى أن المواطن يستطيع شراء بضائع وخدمات من بلد آخر مساوية لكمية ونوعية البضائع والخدمات التي يمكن له أن يشتريها في بلده بعد تحويل عملته المحلية إلى عملة أجنبية؛

[1] زينب حسن عوض الله، **الاقتصاد الدولي**، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2014، ص 292.

- كما يمكن أن يكون سبب تخفيض القيمة الخارجية للعملة بهدف تنشيط القطاعات التصديرية وبقية القطاعات التي تعتمد عليها الدولة.

المطلب الثاني: أهمية وأهداف تخفيض قيمة العملة

**أولا: أهمية تخفيض قيمة العملة**

إن عملية تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية تجعل من أسعار الصادرات تنخفض من منظور الأجانب و بالتالي فإن الطلب الأجنبي على المنتجات المحلية يميل إلى الارتفاع، أما بالنسبة للواردات فترتفع قيمتها بالنسبة للعملة الوطنية هذا ما يجعل من حجم الواردات تميل إلى الانخفاض، و في هذه الحالة فإن المنتجون يقومون بتحويل أو نقل عوامل الإنتاج إلى القطاعات التي تسمح لهم بتحقيق مردودية أكثر، و لهذا يفضلون الإنتاج في قطاعي التصدير و احلال الواردات ، في هذا الإطار يمكن أن يكون سعر الصرف أداة تسيير للعرض والطلب و التخفيض الفعال للموارد و لا يؤثر التخفيض في حساب التجارة المنظورة فحسب حيث يساهم كذلك في تحسين وضعية حساب التجارة غير المنظور.[1]

إن تخفيض قيمة العملة يحد من إقبال الطرف المحلي على الخدمات الأجنبية كما يحدث هذا مع رأس المال الأجنبي الذي يساهم بدوره في تحسين وانتعاش حساب رأس المال .تساهم عملية تخفيض قيمة العملة في زيادة دخل الفئات المنتجة من العملة المحلية وتخفيف عبأ مديونيتها وذلك لتسهيل تصريف منتجاتهم في الأسواق الخارجية أو حل مشكلة البطالة في الاقتصاد الوطني حيث ينتج عنه التوسع في الصناعات التصديرية.

تعمل عملية تخفيض قيمة العملة كذلك على زيادة موارد الخزينة العامة للدولة بما يتضمنه من إعادة تقويم رصيد الذهب المتاح لديها وفقا للسعر الجديد.

[1] سي محمد سامية، **اختلال سعر الصرف الحقيقي – فعالية سعر الصرف الموازي- دراسة قياسية لحالة الجزائر (1974-2012)** ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد قياسي بنكي و مالي، كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2015، ص ص 81-82.

**ثانيا: أهداف تخفيض قيمة العملة**

من الجدير بالذكر أن الدولة تلجأ إلى تخفيض قيمة العملة لأغراض معينة منها:

- تحقيق توازن ميزانها التجاري الذي كان مختلا، حيث يتم ذلك عن طريق تشجيع الصادرات وتقليل الواردات، حيث يؤدي تخفيض قيمة العملة إلى ارتفاع أسعار الوحدة الواحدة من الواردات بالعملة الوطنية مقارنة بأسعار البضائع المحلية وبالتالي يتحفز إنتاج هذا النوع من السلع لأن أسعارها ارتفعت بعد التخفيض، وبالتالي علاج أو تقليص عجز ميزان المدفوعات؛
- تنشيط القطاعات التصديرية وبقية القطاعات التي تعتمد عليها الدولة وبالتالي يساهم ذلك في استغلال الطاقة الإنتاجية واستغلال المزيد من اليد العاملة؛
- تحديد سعر الصرف الواقعي للعملة المحلية بحيث يمكن للمواطن شراء بضائع وخدمات في البلد الأجنبي متساوية في الكمية والنوعية للبضائع والخدمات التي يستطيع أن يشتريها في بلده بعد تحويل عملته المحلية إلى عملة أجنبية.[1]

المطلب الثالث: آلية تخفيض قيمة العملة

إن تخفيض قيمة العملة إجراء تقوم به السلطة النقدية بغية تغيير الصرف الأجنبي للعملة المحلية إزاء العملات الأجنبية فإذا كان لدينا 01$ = 10 دج و خفضنا قيمة الدينار بـ 20 % فسعر الصرف الجديد يكون 01$ = 12 دج ، كما أن هناك من يرى أن هذه السياسة تتيح للدول فرصة زيادة صادراتها و انخفاض وارداتها، هذا ما ينعكس على تحسين موقف الميزان التجاري، حيث ينحصر التأثير الفوري للتخفيض على الأسعار النسبية، فإذا قامت الدولة بتخفيض قيمة عملتها بـ10 %فهذا يعني ارتفاع أسعار الواردات بنسبة 10 % من العملة المحلية، أي كمية الصادرات ستزداد نتيجة هذا التخفيض.

إن لسياسة تخفيض قيمة العملة آثار عديدة نذكر أهمها فيما يلي:

[1] رشيدة زاوية، **تخفيض قيمة العملة بين إشكالية توازن و اختلال ميزان المدفوعات في المدى الطويل – دراسة تحليلية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990-2013**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2013، ص 205.

- يؤدي تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية إلى جعل أسعار الواردات مقومة بالعملة المحلية أغلى نسبيا، مما يؤدي إلى انخفاض الطلب المحلي على الواردات، وبالتالي انخفاض كمية وقيمة الواردات بشرط أن تكون مرونة الطلب المحلي على الواردات أكبر من الصفر، ومن ثم يقل الطلب على العملة الأجنبية مما يسهم في القضاء على فائض الطلب على العملة الأجنبية؛
- جعل أسعار الصادرات أرخص نسبيا مقومة بالعملة الأجنبية، ومن ثم زيادة كمية وقيمة الصادرات بشرط أن تكون مرونة الطلب الأجنبي على الصادرات أكبر من الواحد، الأمر الذي ينعكس في زيادة عرض العملة الأجنبية بما يسهم في القضاء على فائض الطلب على العملة الأجنبية؛[1]
- ستفادة بعض الفئات الاجتماعية والإضرار بأخرى، فارتفاع الأسعار الداخلية الناجم عن التخفيض يفيد ذوي الدخول المتغيرة، مثل المنتجين وحملة الأسهم و رجال الأعمال...الخ، و لكنه يضر ذوي الدخول الثابتة مثل أصحاب العقارات و أرباب المعاشات...إلخ، كما يضر أيضا بأولئك الذين تتعدل دخولهم ببطء مع ارتفاع الأسعار مثل أصحاب الأجور و المرتبات؛
- لا يؤدي تخفيض قيمة العملة الوطنية إلى تحسين وضع ميزان المدفوعات إذا ما ترتب عليه تدهور معدلات التبادل الدولي، فارتفاع أسعار الواردات و انخفاض أسعار الصادرات قد يؤدي بالدولة المخفضة لقيمة عملتها إلى أن تقوم بتصدير كمية أكبر من منتجاتها مقابل حصولها على ذات الكمية التي كانت تحصل عليها من الإنتاج الأجنبي قبل التخفيض و في ذلك خسارة كبيرة للاقتصاد القومي.
- يؤدي تخفيض قيمة العملة الوطنية إلى زيادة عبأ الديون الخارجية للدولة التي قامت بالتخفيض متى كانت هذه الديون مقومة بعملة الدولة المقرضة أو بعملة أجنبية أخرى، هذا هو الوضع

[1] بن ياني مراد، **سعر الصرف ودوره في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة قياسية –حالة الجزائر–**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية خصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، مدرسة الدكتوراه والتسيير الدولي للمؤسسات، تلمسان، الجزائر، 2011–2012، ص 76.

المألوف في أسواق الائتمان الدولية، أما إذا كان الدين مقوما بالعملة الوطنية فإن التخفيض لا يؤثر في حجمه لأنه سيسدد بذات العملة؛

- يؤثر التخفيض على حركات رؤوس الأموال، فإذا ما توقع الجمهور تخفيض قيمة العملة الوطنية فقد يندفع إلى إخراج بعض ما في حوزته من رأس المال إلى الخارج تفاديا لنقص قيمته أو بحثا عن الأرباح، و قد يحجم الأجانب أيضا عن تحويل بعض رؤوس أموالهم إلى الدولة المخفضة انتظارا للتخفيض، و كل ذلك يؤدي إلى نقص العملات الأجنبية لدى الدولة مما يعكس أثره على النتائج المرتقبة من التخفيض، ناهيك بطبيعة الحال عن أنه عندما يفقد الجمهور الثقة في عملته الوطنية فقد يعمل على التخلص منها بشراء السلع المادية مما يؤدي إلى نقص الميل إلى السيولة و بالتالي زيادة سرعة تداول النقود مما يدفع بالأسعار إلى الارتفاع.

لنجاح هذه السياسة لابد من توفر شروط نذكرها كالتالي :

- أن تكون مرونة الطلب المحلي على الواردات أكبر من الصفر؛
- أن تكون مرونة الطلب الأجنبي على الصادرات أكبر من الواحد أو مجموعهما (مجموع المرونتين).

**المبحث الثالث: تحليل شروط نجاح سياسة تخفيض قيمة العملة والعلاقة بينهما:**

كثيراً ما تلجأ الدول إلى تخفيض قيمة عملتها كوسيلة للتغلب على بعض المشكلات الاقتصادية، على الأخص مشاكل الميزان التجاري، فلقد عانت الكثير من الدول في فترة الكساد العالمي من العجز في ميزان المدفوعات، بالتالي النقص في الأرصدة الذهبية وأرصدة العملات الأجنبية، حيث رأت بعض هذه الدول أن علاج هذه المشكلة يكون بواسطة تخفيض قيمة عملتها إلى الذهب حتى تخفض الضغط على ميزانها التجاري، فتخفيض القيمة الخارجية لعملة دولة معينة يؤدي أساساً إلى انخفاض أسعارها مقومة بوحدات النقد الأجنبي، هذا ما يؤدي إلى تنشيط الصادرات، كما أن أسعار السلع الأجنبية مقومة بعملة تلك الدولة تصبح مرتفعة مما يؤدي إلى الحد من الواردات.

**المطلب الأول: شروط نجاح سياسة تخفيض قيمة العملة :**

الواقع يتطلب شروطا تتحكم بدرجة أو بأخرى في نجاح أو فشل سياسة التخفيض، ويمكن حصرها فيما يلي:[1]

**1-ثبات الأسعار المحلية للتصدير:**

لا يمكن أن يكون للتخفيض فعالية إذا واكب ارتفاع سعر الصرف (انخفاض قيمة العملة المحلية ارتفاع في مستوى الأسعار المحلية للسلع المصدرة بنفس النسبة، باعتبار أن العائد الذي يمكن أن يحققه المستورد الأجنبي من جراء عملية التخفيض سيفقد مباشرة بارتفاع الأسعار المحلية في البلد المخفّض، وبذلك يختفي الأثر السعري في زيادة صادرات البلد، لذا فإن فعالية التخفيض مرتبطة بعدم ارتفاع أسعار السلع المحلية الموجهة للتصدير.

**2-عدم لجوء الدول المنافسة إلى تخفيض عملتها:**

إن قيام الدول التي تصدر نفس السلع بإجراء مماثل للدولة صاحبة التخفيض قصد المحافظة على أسواقها الخارجية فإن فعالية سياسة التخفيض سوف تفشل في تقليل الواردات وقد تتسابق الدول المنافسة في تخفيض عملاتها، الشيء الذي يفضي إلى استنزاف ثرواتها الوطنية.

وإذا قامت الدولة بتكرار عملية التخفيض، فإن ذلك يمكن أن يفقدها المزايا التي حصلت عليها من جراء هذه العملية وهذا ما عرفته بريطانيا عندما خفضت من قيمة عملتها الخارجية بعد خروجها عن قاعدة الذهب، فازدادت صادراتها وانخفضت، وارداتها، فعمدت الدول الأخرى إلى انتهاج نفس السياسة (تخفيض عملاتها) فأصبحت أسعار صرف هذه العملات (سنة (1937) في نفس المستوى الذي كانت عليه في عام 1931.

**3-درجة مرونة الجهاز الإنتاجي المحلي في إحلال الواردات:**

إن ارتفاع أسعار الواردات من السلع والخدمات نتيجة تخفيض قيمة العملة المحلية، من شأنه أن يدفع بالطلب المحلي نحو الارتفاع على السلع المحلية التي تحل محل السلع المستوردة

[1] نعمان سعيدي، " البعد الدولي للنظام النقدي برعاية صندوق النقد الدولي. دار بلقيس، الطبعة 1، الجزائر، 2011، ص 198-201.

(السلع البديلة، وعليه فلابد أن يكون لدى جهاز الإنتاج الوطني مرونة كافية لتعويض هذا الطلب المحلي الجديد من خلال سياسة إحلال الواردات بسلع بديلة. ومن أجل تحقيق ذلك، وجب توفر إمكانيات وموارد عاطلة وكذا الأخذ بعين الاعتبار تكلفة المدخلات المستوردة من تجهيزات الإنتاج وغيرها التي عرفت ارتفاعا في أسعارها نتيجة عملية التخفيض، إذ أن مزايا التخفيض تضمحل لما يعتمد القطاع الإنتاجي المحلي على درجة كبيرة من مستوى الاستيراد، وبالتالي فإن شرط نجاح التخفيض مرتبط أيضا بمزايا عملية إحلال الواردات التي ترتبط بدورها ببنية التكاليف الداخلية وكذا المبادلات ما بين القطاعات.

**4-عدم تجاوز نسبة الإنفاق الكلي لنسبة الاستثمار:**

تستلزم نجاح عملية التخفيض اتخاذ إجراءات تعمل على الحد من نسبة الإنفاق الكلي مقارنة بنسبة الاستثمار، إذ أن التخفيض من شأنه أن يعمل على الرفع من حجم الإنفاق الكلي وذلك في حالة توسع الإنتاج الداخلي من خلال تشغيل الموارد العاطلة في الاقتصاد الوطني، فينتج عن ذلك ارتفاع النفقات الاستثمارية وأيضا الدخول فيرتفع معها الطلب على الواردات أو السلع البديلة فتتجه الأسعار والإنفاق الكلي إلى الزيادة فيؤدي هذا الوضع إلى اختفاء الأثر السعري لصادرات البلد.

**5-أثر التعريفة الجمركية:**

تعتبر الضرائب الجمركية من أقدم الوسائل التي تلجأ إليها الدولة لتحقق رقابتها على التجارة الخارجية، حيث تفرض هذه الضرائب أو ما يطلق عليها بالرسوم الجمركية على السلع بمناسبة عبورها حدود الدولة، إذ تفرض على الصادرات والواردات.[1]

**أ-عند التصدير:**

إن التعريفة الجمركية التي تفرضها الدولة الأجنبية المستوردة، لها أثرها على فعالية تخفيض قيمة العملة المحلية، بحيث أنه كلما ارتفعت التعريفة كلما قل الطلب الأجنبي على سلع وخدمات البلد، فتقل معه استجابة الطلب الأجنبي للتخفيض في قيمة العملة المحلية، مما ينتج

[1] رانيا محمود عمارة "العلاقات الاقتصادية الدولية "مركز الدراسات العربية، الطبعة ،1 مصر، 2016، ص 123.

عنه عدم جدوى هذه الأداة في زيادة كمية العملات الأجنبية ومنه معالجة العجز في ميزان المدفوعات.

**ب-عند الاستيراد:**

من ناحية التعريفة الجمركية المفروضة على الواردات، فيمكن القول إنه كلما ارتفعت نسبتها كلما انخفض أثر التخفيض على إنقاص طلب هذه السلع.

**6-أثر نظام الحصص:**

يقصد بنظام الحصص فرض قيود على الاستيراد ونادرا على التصدير خلال مدة معينة، بحيث تضع الدولة الحد الأقصى للكميات المسموح باستيرادها أو بتصديرها. [1]

**أ-عند التصدير:**

يهدف نظام الحصص إلى وضع سقف معين على واردات الدولة من السلع، فإذا وصلت واردات الدولة إلى أقصى حد من حصصها المفروضة مع البلد المصدر، فإن عملية التخفيض في قيمة عملة هذا البلد الأخير تصبح بدون، معنى ذلك أن هدف التخفيض هو الزيادة من الصادرات ومنه زيادة عرض العملة الأجنبية.

إذن تخفيض قيمة العملة المحلية مشروط بعدم بلوغ البلد المستورد للسقف المحدد في حصص الاستيراد، إذ يمكن في هذه الحالة إشباع ما تبقى من الحصص بتطبيق سعر الصرف الجديد.

**ب-عند الاستيراد:**

في ظل نظام الحصص المفروض على جميع السلع الأجنبية، قد تصل الواردات إلى أقصاها (السقف المسموح به) عند سعر صرف معين، ومع عملية تخفيض القيمة الخارجية للعملة المحلية ينخفض معها الطلب المحلي على السلع الأجنبية لارتفاع أسعارها، وهكذا تنتقل مرونة الطلب الداخلي من الصفر بسبب حصص الاستيراد إلى ما فوق نتيجة عملية التخفيض.

[1] رانيا محمود عمارة، مرجع سابق، ص 125.

**المطلب الثاني: العلاقة بين تخفيض قيمة العملة والتجارة الخارجية:**

إن تخفيض قيمة العملة إجراء تقوم به السلطة النقدية بغية تغيير الصرف الأجنبي للعملة المحلية، إزاء العملات الأجنبية فإذا كان لدينا 1$ =10دج وخفضنا قيمة الدينار بـ 20% ، فسعر الصرف الجديد يكون 1$ = 12دج، كما أن هناك من يرى أن هذه السياسة تتيح للدول فرصة زيادة صادراتها وانخفاض وارداتها، هذا ما ينعكس على تحسين موقف الميزان التجاري، حيث ينحصر التأثير الفوري للتخفيض على الأسعار النسبية، فإذا قامت الدولة بتخفيض قيمة عملتها بـ 10% فهذا يعني ارتفاع أسعار الواردات بنسبة 10% من العملة المحلية، أي كمية الصادرات ستزداد نتيجة هذا التخفيض.

إن لسياسة تخفيض قيمة العملة علاقة كبيرة بعملية التجارة الخارجية نوضحها في النقاط التالية:

1-يؤدي تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية إلى جعل أسعار الواردات مقومة بالعملة المحلية أغلى نسبياً، مما يؤدي إلى انخفاض الطلب المحلي على الواردات، وبالتالي انخفاض كمية وقيمة الواردات بشرط أن تكون مرونة الطلب المحلي على الواردات أكبر من الصفر، ومن ثم يقل الطلب على العملة الأجنبية مما يسهم في القضاء على فائض الطلب على العملة الأجنبية.

2-جعل أسعار الصادرات أرخص نسبياً مقومة بالعملة الأجنبية، ومن ثم زيادة كمية وقيمة الصادرات بشرط أن تكون مرونة الطلب الأجنبي على الصادرات أكبر من الواحد، الأمر الذي ينعكس في زيادة عرض العملة الأجنبية بما يسهم في القضاء على فائض الطلب على العملة الأجنبية.[1]

3-استفادة بعض الفئات الاجتماعية والإضرار بأخرى، فارتفاع الأسعار الداخلية الناجم عن التخفيض يفيد ذوي الدخول المتغيرة، مثل المنتجين وحملة الأسهم ورجال الأعمال...الخ، ولكنه يضر ذوي الدخول الثابتة مثل أصحاب العقارات وأرباب المعاشات... إلخ، كما يضر أيضا بأولئك الذين تتعدل دخولهم ببطء وفي وقت لاحق مع ارتفاع الأسعار مثل أصحاب الأجور والمرتبات.

[1] السربيتي محمد أحمد، نفس المرجع السابق، ص 269-270.

4-لا يؤدي تخفيض قيمة العملة الوطنية إلى تحسين وضع ميزان المدفوعات، إذا ما ترتب عليه تدهور معدلات التبادل الدولي، فارتفاع أسعار الواردات وانخفاض أسعار الصادرات، قد يؤدي بالدولة المخفضة لقيمة عملتها إلى أن تقوم بتصدير كمية أكبر من منتجاتها، مقابل حصولها على ذات الكمية التي كانت تحصل عليها من الإنتاج الأجنبي قبل التخفيض وفي ذلك خسارة كبيرة للاقتصاد القومي.

5-يؤدي تخفيض قيمة العملة الوطنية إلى زيادة عبأ الديون الخارجية للدولة التي قامت بالتخفيض، متى كانت هذه الديون مقومة بعملة الدولة المقرضة أو بعملة أجنبية أخرى، هذا هو الوضع المألوف في أسواق الائتمان الدولية، أما إذا كان الدين مقوماً بالعملة الوطنية فإن التخفيض لا يؤثر في حجمه لأنه سيسدد بذات العملة.

6-يؤثر التخفيض على حركات رؤوس الأموال، فإذا ما توقع الجمهور تخفيض قيمة العملة الوطنية فقد يندفع إلى إخراج بعض ما في حوزته من رأس المال إلى الخارج تفاديا لنقص قيمته أو بحثا عن الأرباح، وقد يحجم الأجانب أيضا عن تحويل بعض رؤوس أموالهم إلى الدولة المخفضة انتظارا للتخفيض، وكل ذلك يؤدي إلى نقص العملات الأجنبية لدى الدولة، مما يعكس أثره على النتائج المرتقبة من التخفيض، ناهيك بطبيعة الحال عن أنه عندما يفقد الجمهور الثقة في عملته الوطنية فقد يعمل على التخلص منها بشراء السلع المادية مما يؤدي إلى نقص الميل إلى السيولة،

وبالتالي زيادة سرعة تداول النقود مما يدفع بالأسعار إلى الارتفاع.[1]

**خلاصة الفصل الثاني:**

ان انخفاض قيمة العملة يمكن أن يؤدي إلى تحسين موقف ميزان المدفوعات في دولة ما، وفي نفس الوقت يحفز التوسع في كل من الدخل والتوظيف، ويشترط لذلك توفر التوسع المحلي، وهذا لأن الزيادة في إنتاج الصادرات وإنتاج سلع بديلة للواردات يتطلب توظيف موارد جديدة، ولهذا يشترط توفر يد عاملة وآلات يمكن استخدامها بشكل منتج وهذا لنجاح سياسة تخفيض قيمة العملة.

إن نظام الرقابة على الصرف الأجنبي يكون أكثر فعالية من القيود التجارية فيما يتعلق بمعالجة ميزان المدفوعات، لأنه يتضمن كل المعاملات التجارية بما فيها الخدمات وتحركات رؤوس الأموال، لكن قد يؤدي ذلك إلى آثار سلبية أخرى خاصة في الدول النامية كهروب رؤوس الأموال بشتى الطرق القانونية المشروعة وغير المشروعة، وكذا ظهور سوق موازية لسعر الصرف، وتؤدي الحاجة إلى العملة الأجنبية إلى زيادة المتعاملين في هذه السوق.

وكنتيجة لما سبق نستنتج أنه للوصول إلى نتائج مرغوبة داخليا وخارجيا، يتطلب هذا . مزج بين سياسة تعديل سعر الصرف مع ترتيبات محلية ملائمة أخرى، ولتحقيق هدف توازن ميزان المدفوعات واستقرار الأسعار والتوظيف الكامل ومعدل نمو ملائم، يتطلب الأمر مزيجا من سياسة تحويل الإنفاق بتحفيز المستهلكين المحليين لتحويل مصروفاتهم من الواردات إلى البدائل المحلية، وسياسة تغيير الإنفاق التي تعتمد على التغييرات في الإنفاق الكلي من سياسة مالية وسياسة نقدية لتحقيق التوازن.

[1] – محمود يونس اقتصاديات دولية الدار الجامعية الإسكندرية، 2007، ص 276-277.

# الفصل الثالث:

## أثر انخفاض الدينار على التجارة الجزائرية خلال الفترة (2000-2016)

**تمهيد :**

ظهرت سياسة تخفيض العملة منذ القدم حيث طبقت إبان العهد القطاعي، إلا أنها لم تأخذ وضعها كمنهج علمي يستند إلى النظرية الاقتصادية إلا على يد (روبنسون) في أوائل الثلاثينات من القرن الماضي فقد أشار روبنسون بأن التخفيض قد يحسن معدل التبادل وقد يؤدي كذلك إلى تدهوره.

وسنتطرقفي هذا الفصل الى:

**المبحث الأول : تأثير سعر صرف الدينار الجزائري على المبادلات التجارية**

**المطلب الأول: تأثير سعر صرف الدينار على الصادرات في الجزائر**

**المطلب الثاني: تأثير سعر صرف الدينار على الواردات في الجزائر**

**المطلب الثالث: تاثير سعر صرف الدينار على الميزان التجاري في الجزائر.**

## المبحث الأول : تأثير سعر صرف الدينار الجزائري على المبادلات التجارية.

### المطلب الأول: تأثير سعر صرف الدينار على الصادرات في الجزائر.

#### الفرع الأول : المفاهيم الأساسية لسياسة تخفيض العملة

بعد عرضنا لملخص لأهم المفاهيم المرتبطة بسعر الصرف ، سنحاول من خلال هذا الفرع أن نعطي اهم المفاهيم الأساسية لسياسة تخفيض العملة.

**أولا: مفهوم سياسة تخفيض العملة وأهدافها.**

مع شرح الاهداف التي تسعى هذه السياسة إلى تحقيقها :

**أ- مفهوم تخفيض العملة.**

تعرف سياسة تخفيض العملة بأنها إجراء رسمي لرفع سعر الصرف الاجنبي بالعملة المحلية من السعر الرسمي الى سعر رسمي اخر اعلى منه على تنمية الصادرات وخفض الواردات ولكن ذلك لن يستمر إلى الأجل الطويل.[1]

إذن فهو اجراء تقوم به السلطات النقدية حيث تقوم الدولة بتخفيض قيمة عملتها مقابل العملات الأجنبية،

بحيث تصبح تساوي عدد أقل من هذه العملات، و معنى ان هذا التخفيض هو إجراء بخفض سعر الصرف للعملة، وبخفض قوتها الشرائية في الخارج.[2]

**ب- أهداف سياسة تخفيض العملة:**

ينتج عن تخفيض قيمة العملة أثرين هامين، أحدهما يتعلق بسعر الواردات و الصادرات، أما الآخر فيتعلق بجمعهما، إلا أن أهداف تخفيض قيمة العملة تنقسم إلى ثلاثة اهداف رئيسية خلال الفترات التالية:[3]

---

[1] عبد الحسين الجليل عبد الحسن الغالبي، سعر الصرف وادارته في ظل الصدمات الاقتصادية، الطبعة الاولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع،عمان، 2001، ص13.

[2] بلحرش عائشة، سعر الصرف الحقيقي التوازني-**دراسة حالة الدينار الجزائري**-، جامعة تلمسان،الجزائر، 2014، ص62.

[3] المرجع السابق، ص64.

**في المدى القصير:**

تقليل ومعالجة العجز في الميزان التجاري لان قيمة الواردات تقل مقارنة بقيمة الصادرات ومنه تسجيل رصيد موجب يف الميزان التجاري؛

**في المدى المتوسط:** زيادة القدرة التنافسية للسلع الوطنية.

**في المدى الطويل:**

تسجيل أرصدة موجبة من احتياطيات الصرف نستعمل لمواجهة الصدمات المالية المستقبلية.

**ثانيا- أسباب تخفيض قيمة العملة والآثار المترتبة عليها**

ما تكون عبارة عن مشاكل واختلالات، تخفيض العملة كغَتا من السياسات الأخرى تلجأ إليها الدولة ألسباب معينة غالبا وكذلك ٍبذه السياسة آثار وانعكاسات على كل اكبستويات، وفيما يلي تفصيل لذلك

**أ- أسبابها تخفيض العملة :**

هناك أسباب عديدة لتخفيض قيمة العملة بعضها رئيسية والبعض الآخر منها ثانوية، و من أهم تلك الأسباب نجد:[1]

**الأسباب الرئيسية:**

ان تحسين ميزان الحساب الجاري وإزالة الخلل فيه هو السبب الرئيسي وراء إتباع هذه السياسة، وتفسير ذلك هو أن تخفيض قيمة العملة يجعلها رخيصة أمام العملات الأخرى الأمر الذي يجعل السلع المحلية رخيصة مقارنة مع السلع الأجنبية الأخرى، مما يؤدي إلى تشجيع الأجانب على شراء السلع الوطنية التي أصبحت رخيصة الثمن بسبب انخفاض قيمة العملة فًترتفع صادرات البلد وتنخفض الواردات من السلع الاجنبية.

-الحد من تصدير رؤوس الأموال إلى الخارج وتشجيع استرادها من الخارج؛

[1] صبحي حسون الساعدي ايادي حماد عبد اثر تخفيض قسمة الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية مجلة جامعة الانبار

-معالجة مشكلة البطالة في الاقتصاد القومي حيث ينتج عن التخفيض تشجيع التوسع في الصناعات التصديرية.

**الأسباب الثانوية**

الارتباط بكتلة نقدية معينة، أي أن هذا الارتباط سوف يعرض العملة المحلية للانخفاض بمجرد حصول أي انخفاض في العملة الرئيسية؛

إيجاد العلاقة الواقعية للعملة الوطنية مع العملات الاجنبية وتعتمد هذه العالقة على أساس معرفة تطور الأسعار المحلية سينعكس على القدرة الشرائية المحلية للعملة الوطنية، لذلك فإن سعر صرف عملة معينة إزاء عملة أخرى يعتمد على مقارنة التغيرات في مستوى الأسعار الاجنبية في كلا البلدين؛

**تشخيص وتحليل واقع التجارة الخارجية الجزائرية**

ان تشخيص وتحليل واقع التجارة الخارجية يعتمد اساسا على:

أولا: تصنيف الصادرات الفترة(2000-2016)

| السنة | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الصادرات | 9,190.73 | 10,648.21 | 12,807.34 | 14,358.72 | 19,222.72 | 21,317.19 |

| السنة | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الصادرات | 22,486.73 | 29,731.83 | 40,360.90 | 36,425.64 | 38,491.71 | 44,112.91 |

| السنة | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 |
|---|---|---|---|---|---|
| الصادرات | 50,199.09 | 53,177.88 | 56,364.50 | 47,638.08 | 48,112.91 |

**الجدول 03-01: تطور الصادرات خلال الفترة 2000-2016**

حسب الجدول فان قيمة الصادرات في الجزائر عرفت ارتفاعا واضحا من 9,190.73 سنة 2000 الى 40,360.90 سنة 2008 كما عاود الارتفاع من 2010 الى 2014 بعد الانخفاض المحسوس سنة 2009 .

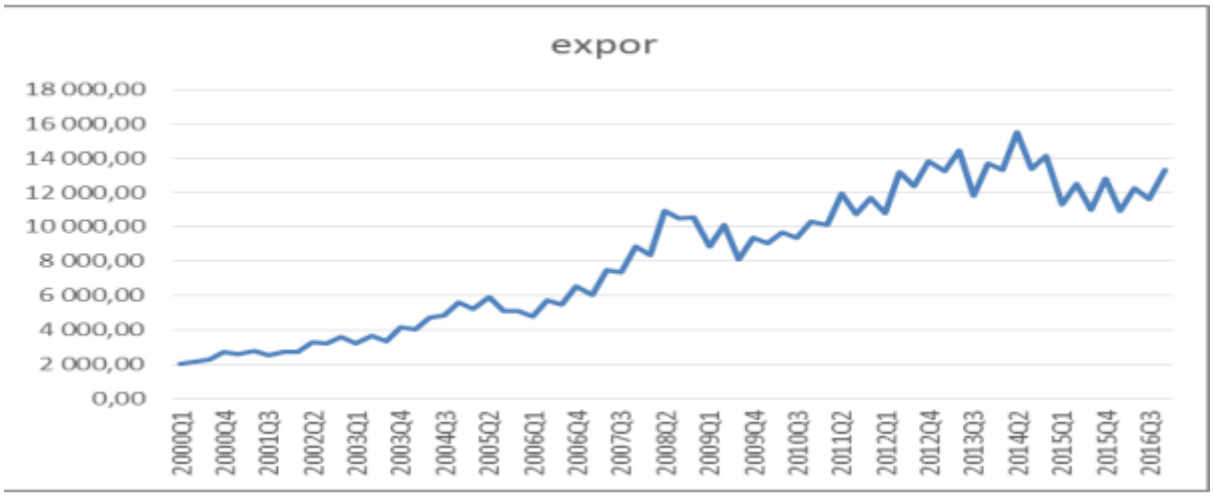


**الشكل03-02: يمثل تطورات صادرات الجزائر الربع سنوية للفترة (2000-2016)[1]**

**اهم الشركاء التجاريين بالنسبة للصادرات:**

**الوحدة : مليون دولار امريكي**

| بلد التصدير | الحجم | الهيكل% |
|---|---|---|
| اسبانيا | 6565 | 17.37 |
| ايطاليا | 8369 | 22.15 |
| فرنسا | 4921 | 13.02 |
| بريطانيا العظمى | 2883 | 7.63 |
| هولندا | 2281 | 6.04 |
| تركيا | 2071 | 5.48 |
| امريكا | 1977 | 5.23 |
| البرازيل | 1393 | 3.69 |
| بلجيكا | 1282 | 3.39 |
| الصين | 2179 | 5.77 |
| البرتغال | 1009 | 2.67 |
| تونس | 856 | 2.27 |

[1] من اعداد الطالبتين اعتمادا على برنامج Excel

| | | |
|---|---|---|
| كندا | 748 | 1.98 |

**الجدول 03-02: اهم الشركاء التجاريين بالنسبة للصادرات لسنة 2015[1]**

**المطلب الثاني : تأثير سعر صرف الدينار على الواردات في الجزائر**

تصنيف الواردات خلال الفترة(2000-2016)

| السنة | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الواردات | 22,760.42 | 21,907.83 | 21,075.71 | 27,245.16 | 34,888.05 | 48,164.73 |

| السنة | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الواردات | 59,501.77 | 62,015.68 | 83,393.92 | 47,125.36 | 58,605.65 | 72,477.21 |

| السنة | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 |
|---|---|---|---|---|---|
| الواردات | 71,992.79 | 65,127.50 | 60,770.38 | 36,424.01 | 29,906.57 |

**الجدول 03-03: تطور الواردات خلال الفترة(2000-2016)[2]**

حسب الجدول فان قيمة الواردات في الجزائر عرفت انخفاضا واضحا من 59,501.77 سنة 2000 الى 21,075.71 سنة 2002 كما عاود الارتفاع من 2003 الى 2008 قبل الانخفاض المحسوس سنة 2009 الى سنة 2016.

**وقصد توضيح الواردات في فترة الدراسة قمنا باعداد هذا المنحنى الموضح في الشكل ادناه.**

[1] CNIS لمركز الوطني للإعلام الالي والإحصاء التابع للجمارك

[2] قاعدة بيانات الصندوق النقد الدولي

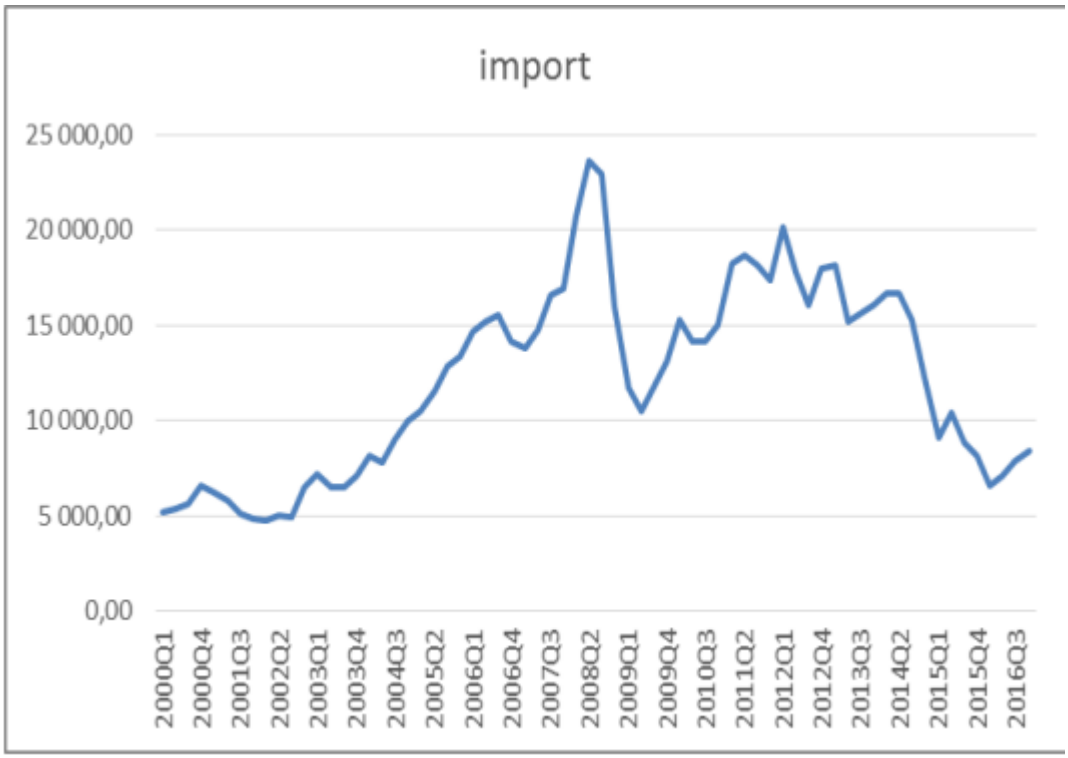


**الشكل 03-03: يمثل تطور واردات الجزائر الربع سنوية للفترة(2000-2016)[1]**

**المبادلات التجارية حسب المناطق الاقتصادية**

| المناطق الاقتصادية | الواردات بمليون دولار امريكي | | | الصادرات بمليون دولار امريكي | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | السنة | | التطور% | السنة | | التطور% |
| | 2014 | 2016 | | 2015 | 2016 | |
| دول الاتحاد الاوروبي | 25485 | 17922 | 12.97- | 22976 | 16739 | 27.15- |
| دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية | 7363 | 6295 | 14.50- | 5288 | 6251 | 18.21- |
| الدول الاوروبية الاخرى | 1225 | 909 | 25.80- | 37 | 80 | 116.22- |
| دول امريكا الجنوبية | 2822 | 2857 | 1.24- | 1683 | 1678 | 0.30- |
| اسيا | 11850 | 11618 | 1.96- | 2409 | 2331 | 3.24- |
| الدول العربية | 1918 | 1934 | 0.83- | 572 | 385 | 32.69- |
| الدول المغاربية | 680 | 697 | 2.50 | 1550 | 1368 | 11.74 |

[1] من اعداد الطالبتين اعتمادا على برنامج Excel

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الدول الافريقية | 359 | 238 | 33.70 | 82 | 51 | 37.80 |
| المجموع | 51702 | 46728 | 9.62 | 34668 | 28883 | 16.69 |

**الجدول 03-04- المبادلات التجارية حسب المناطق الاقتصادية(2014-2016)[1]**

حسب الجدول فان المبادلات التجارية في الجزائر عرفت ارتفاعا واضحا بالنسبة للواردات مع دول الاتحاد الاوروبي ودول اسيا ودول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية سنة 2014.

كما ان المبادلات التجارية في الجزائر عرفت ارتفاعا واضحا بالنسبة للصادرات مع دول الاتحاد الاوروبي سنة 2015.

**اهم الشركاء التجاريين بالنسبة للواردات:**

**الوحدة : مليون دولار امريكي**

| بلد التصدير | الحجم | الهيكل% |
|---|---|---|
| الصين | 8396 | 17.97 |
| فرنسا | 4744 | 10.15 |
| ايطاليا | 4642 | 9.93 |
| اسبانيا | 3595 | 7.69 |
| المانيا | 3009 | 6.44 |
| الولايات المتحدة الامريكية | 2342 | 5.01 |
| تركيا | 1933 | 4.14 |
| الارجنتين | 1335 | 2.86 |
| البرازيل | 1209 | 2.59 |
| جمهورية كوريا | 1033 | 2.21 |
| الهند | 920 | 1.97 |
| بريطانيا العظمى | 765 | 1.64 |
| المجموع | 694 | 1.49 |

[1] CNIS المركز الوطني للإعلام الالي والإحصاء التابع للجمارك

**الجدول 03-05: اهم الشركاء التجاريين بالنسبة للواردات لسنة 2016[1]**

فيما يتعلق بالتوزيع حسب المناطق الاقتصادية خلال عام 2016، يبين الجداول المرفقة بوضوح ان معظم مبادلاتنا الخارجية تبقى دائما مستقطبة من طرف شركائنا التقليديين، بالنسبة للممولين الرئيسيين، احتلت الصين المرتبة الاولى بـ17.97% وتليها فرنسا بـ10.15% وايطاليا بـ9.93% من اجمالي الواردات، فيما يتعلق بالتوزيع حسب المناطق الاقتصادية خلال عام 2016، تبين الجداول المرفقة بوضوح ان معظم مبادلاتنا الخارجية ما زالت مستقطبة من طرف شركائنا التقليديين.

في الواقع تشكل دول منظمة التعاون الاقتصادي الطرف المهم في التعامل بـ60.94% من وارداتنا و79.59 من صادراتنا.

**المطلب الثالث: تاثير سعر صرف الدينار على الميزان التجاري في الجزائر**

**-01**

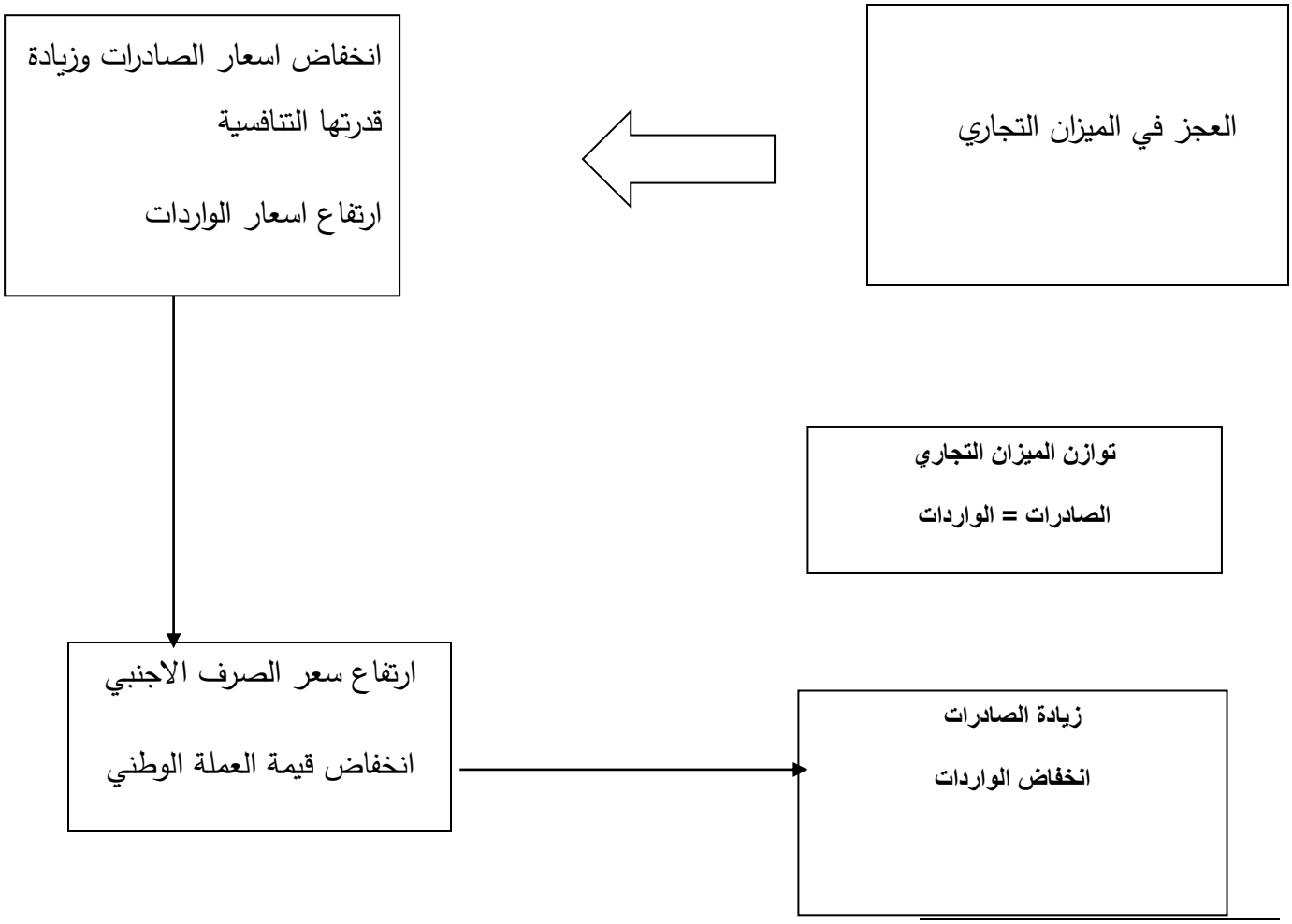


[1] CNIS لمركز الوطني للإعلام الالي والإحصاء التابع للجمارك

**الشكل رقم 03-04 : العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري**

**-02-تقلبات سعر الصرف الدينار الجزائري في فترة الدراسة:** وذلك من خلال ابراز جدول توضيحي لتقلبات سعر الصرف في الجزائر خلال فترة الدراسة.

| السنوات | سعر الصرف الدينار/دولار امريكي | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | الثلاثي الاول | الثلاثي الثاني | الثلاثي الثالث | الثلاثي الرابع | السنوي |
| 2000 | 70.98 | 74.91 | 76.53 | 78.62 | 75.26 |
| 2001 | 75.67 | 78.30 | 77.59 | 77.30 | 77.22 |
| 2002 | 78.84 | 80.09 | 79.94 | 79.86 | 79.68 |
| 2003 | 79.66 | 79.47 | 77.77 | 72.67 | 77.59 |
| 2004 | 71.51 | 71.49 | 72.33 | 72.90 | 72.06 |
| 2005 | 72.63 | 73.43 | 73.38 | 73.66 | 73.28 |
| 2006 | 73.44 | 72.89 | 72.58 | 71.68 | 72.65 |
| 2007 | 71.30 | 70.43 | 68.28 | 67.16 | 69.29 |
| 2008 | 66.43 | 63.61 | 61.19 | 67.10 | 64.58 |
| 2009 | 72.18 | 72.97 | 72.95 | 72.48 | 72.65 |
| 2010 | 73.30 | 74.70 | 75.25 | 74.29 | 74.39 |
| 2011 | 72.86 | 71.94 | 72.52 | 74.43 | 72.94 |
| 2012 | 75.15 | 75.62 | 80.44 | 78.94 | 77.54 |
| 2013 | 78.18 | 78.77 | 80.42 | 80.11 | 79.37 |
| 2014 | 77.89 | 78.90 | 80.45 | 85.08 | 80.58 |
| 2015 | 94.45 | 98.31 | 103.00 | 107.01 | 100.69 |
| 2016 | 107.84 | 109.57 | 190.80 | 110.56 | 109.44 |

الجدول رقم **05-04: يوضح تقلبات اسعار الصرف للدينار مقابل الدولار الربع سنوية من 2000-2016**

عرف سعر الصرف الدينار الجزائري ارتفاعا من 2000 الى 2003 ومن تلك الفترة عرف تذبذبا جليا الى غاية سنة 2016.

وقصد توضيح تقلبات اسعار الصرف في فترة الدراسة قمنا بتحويل معطيات الجدول الى المنحنى الموضح في الشكل ادناه.

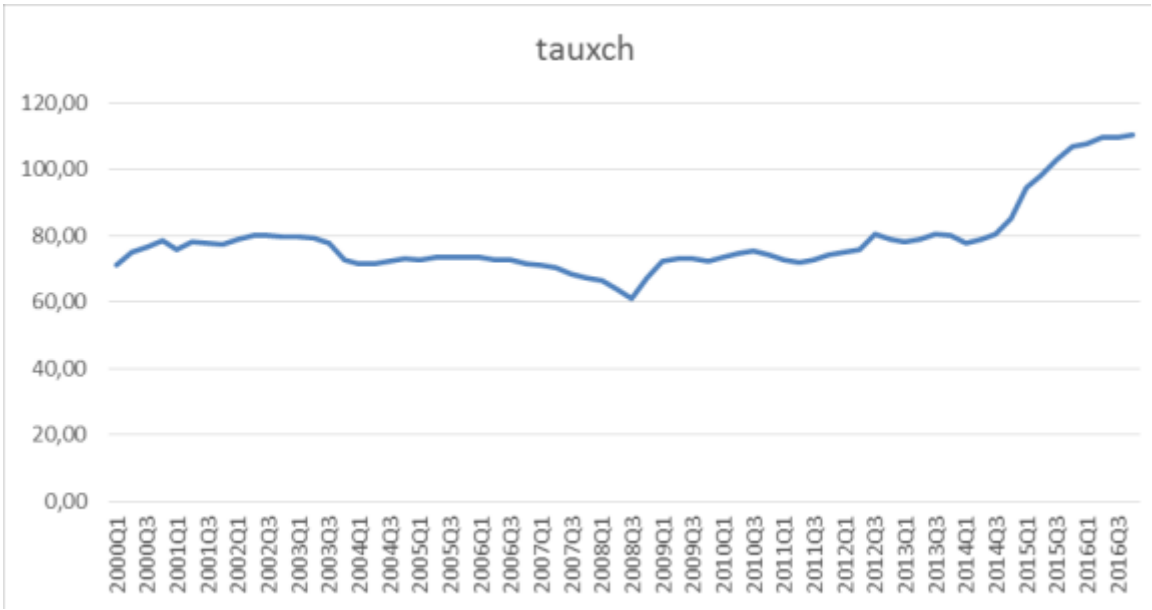


**الشكل 03-05: يمثل تقلبات سعر الصرف في الجزائر للفترة(2000-2016)**

**المبحث الثاني: اثر تخفيض قيمة العملة على بعض المؤشرات**

**المطلب الاول: اثر تخفيض العملة على المديونية**

شهدت سنة 2020 ركود اقتصادي عالمي قدّر بنحو % 3,3- ، وذلك بسبب جائحة "كوفيد 19"، ممّا أدّى إلى تباطؤ هام في زخم النشاط الصناعي على المستوى العالمي و خلق توترات تجارية جيوسياسية أثّرت بشكل كبير على مناخ الأعمال.

ورغم أنّ التوقعات العالمية لا تزال غير مؤكدة إلى حد كبير فيما يتعلق بتطور الوباء، والتقدم المحرز في حملات التطعيم وفعالية التدابير المتخذة، من المتوقع أن يحقق الاقتصاد العالمي نموا قدره 6% .في عام 2021، ثم ينخفض إلى 4,9% في عام 2022 .

في هذا السياق فقد تأثرالاقتصاد الوطني بشدة من الصدمة المزدوجة للأزمة الصحية والمالية، و ذلك من خلال تباطؤ النمو الاقتصادي، و الانخفاض المعتبر للادخار العمومي، وتقلص احتياطات الصرف، و

ارتفاع الدين العمومي الداخلي ، وانخفاض قيمة الدينار مقابل اليورو والدولار وكذا الزيادة الطفيفة في معدل البطالة.

ومع ذلك، وعلى الرغم من كل هذه التوترات، أظهر الاقتصاد الوطني قدرا من المرونة في مواجهة الآثار السلبية لهذا الوضع الاقتصادي غير الملائم، وذلك في أعقاب الإجراءات التي اتخذتها السلطات العمومية فيما يتعلق بالحفاظ على النشاط الاقتصادي، وترشيد النفقات العمومية و كذا تأطير التجارة الخارجية و التمويل الداخلي للاقتصاد.

وعليه، ينبغي أن تُكرّس سنة 2022 لتعزيز الإجراءات التي أقرّتها السلطات العمومية من أجل:

1. تحفيز وتنويع النشاط الاقتصادي لإنعاش النمو و تقليص الاعتماد على المحروقات ؛
2. إعادة توازنات الحسابات الخاصة بالدولة على المدى المتوسط ؛
3. ضمان الاستدامة الميزانياتية ؛
4. الحفاظ و عقلنة دعم الدولة للفئات المعوزّة من أجل الحفاظ على المكاسب الاجتماعية للمواطنين.

**تطور المؤشرات الاقتصادية والمالية الرئيسية للجزائر، توضّح على النحو الآتي:**

**<u>المالية العامة</u>**

**في مجال تحصيلات الميزانية :**

- بلغ إجمالي المبلغ المحصل 2.709,72 مليار دج في نهاية جوان 2021 مقابل 2531 مليار دج مقارنة بنفس الفترة لسنة 2020 ، مسجلاً بذلك زيادة قدرها 178,72 مليار دج تمثل تطورا بنسبة (+7,1٪ ) .
- ارتفعت المبالغ المحصلة بعنوان الضرائب العادية من 1384,97 مليار دج في نهاية جوان 2020 إلى 1423,73 مليار دج في نهاية جوان 2021 ، أي بزيادة قدرها 2,8٪ . حيث أنّ هذه الزيادة ناتجة أساسا عن الزيادة في الضريبة على رقم الأعمال (+ 13٪) وحقوق التسجيل والطابع (+ 31٪).

- انتقلت المبالغ المحصلة بعنوان الجباية البترولية من 1146 مليار دينار جزائري في نهاية جوان 2020 إلى 1286 مليار دينار جزائري في نهاية جوان 2021 بزيادة قدرها 12,2٪ (ما يعادل 140 مليار دينار جزائري.

**التجارة الخارجية**

- بلغت واردات السلع (CAF) خلال السداسي الأول من سنة 2021، قيمة 18,8 مليار دولار أمريكي، أي بزيادة قدرها +9,68% ، مقارنة بنفس الفترة من سنة 2020 (17,1 مليار دولار أمريكي).

حيث يرجع هذا الارتفاع أساسًا إلى زيادة الواردات " المنتجات الخام" بنسبة +39,9% ، " المواد التحويلية " بنسبة +15,7% ، " المواد الغذائية" بنسبة +12,9% و "المواد الاستهلاكية غير الغذائية" بنسبة +4,6.

بالنسبة لواردات المواد الطاقوية، فقد شهدت انخفاضًا بنسبة 51,8 % .

- الصادرات خارج المحرقات بلغت إجمالي 2,02 مليار دولار في نهاية جوان 2021 ، مقابل 1,04 مليار دولار في نفس الفترة من سنة 2020، أي بزيادة معتبرة قدرها 95,6% (+989,5 مليون دولار أمريكي).

ارتفعت صادرات المحروقات بالقيمة الجارية بنسبة 31,6% ، مسجلة 14,3 مليار دولار أمريكي في نهاية جوان من سنة 2021 ، مقابل 10,9 مليار دولار أمريكي في نهاية جوان من سنة 2020. وترجع هذه الزيادة إلى التحسن في أسعار برميل النفط الخام و كذا ارتفاع الكميات المصدّرة.

من حيث **الحجم**، سجلت صادرات المحروقات في نهاية جوان 2021، كمية 49,10 مليون طن معادل من النفط (tep) أي بزيادة نسبتها 22,75% مقارنة بنفس الفترة من سنة 2020.

من حيث السعر، ربح برميل الخام الجزائري أكثر من 25 دولار أمريكي في نهاية جوان 2021، حيث بلغ 65,70 دولار للبرميل الواحد، مقابل40,31 دولار للبرميل في نهاية جوان 2020.

**سعرالصرف**

لقد تم تداول الدينار الجزائري في نهاية شهر جوان 2021 ، في المتوسط ، بـ 133,3 دينار جزائري لكل واحد دولار أمريكي ، و 160,7 دينار جزائري لكل واحد يورو.

**التضخم في نهاية جوان 2021**

ارتفع متوسط التضخم من +2,25% في نهاية جوان 2020 إلى +5,66% في نهاية جوان2021، مسجلاً ارتفاعًا قدره +3,4 نقطة مئوية.

ترتبط الزيادة في أسعار الاستهلاك المسجلة منذ بداية العام الجاري بالزيادة في أسعار المواد الغذائية (+6,8 نقطة مئوية )، و أسعار السلع المصنعة (+1,4 نقطة مئوية)، الناتج أساسا عن الارتفاع في أسعار المواد الأولية دوليا وكذا التكاليف المرتبطة باللوجيستيك.

كما أنّ وتيرة التضخم السنوي (من جويلية 2020 إلى جوان 2021 / من جويلية 2019 إلى جوان 2020) بلغت +4,1% ، بزيادة قدرت بـ +2,0 نقطة مئوية مقارنة بنفس الفترة من سنة 2020 (+2,1%).

**توقعات :**

شهد الاقتصاد الوطني عام 2020 تأثيرا قويا على مواردنا المالية وزيادة في النفقات من أجل تلبية كل من احتياجات المنتجات الصحية و التكفل بشكل جزئي بخسائر المؤسسات الاقتصادية والأسر.

حيث خُصّصت سنة 2021 لتعزيز التدابير المتخذة خلال سنة 2020 ، والتي من شأنها السماح بـ :

(1) العودة التدريجية للنشاط الاقتصادي إلى مستويات تسمح بتغطية الخسائر المسجلة في عام 2020.

(2) التخفيف من اختلالات الحسابات الداخلية والخارجية للدولة.

(3) استمرار دعم الدولة من أجل الحفاظ على المكاسب الاجتماعية للمواطنين (الصحة ، التعليم ، القدرة الشرائية).

إنّ المجاميع الاقتصادية الكلية والمالية الرئيسية المرتقبة في نهاية 2021، ستفصل على النحو التالي:

**1- التطور الإيجابي للنمو الاقتصادي بنسبة+ 4,4%**

ستتميّز سنة 2021 بانتعاش النمو الاقتصادي في الجزائر المقدّر بـ +4,4% ، مقابل -4,9% في سنة 2020.

ويرجع هذا الانتعاش الإيجابي بالخصوص إلى تحسّن النشاط في قطاع المحروقات (+10,3 %، مقارنة بـ -10,2% في سنة 2020).

كما أنّ قطاع الفلاحة يحقق مستوى نمو متوسط يعادل +4,1% في سنة 2021، مقابل +1,6% في سنة 2020.

القيمة المضافة للقطاعات خارج المحروقات في نهاية سنة 2021، ستسجل نسبة نمو +3,5% ، مقابل -3,6% في سنة 2020.

كما سيصل النمو الاقتصادي خارج المحروقات و خارج الفلاحة إلى + 3,4% في سنة 2021، مقابل -4,6% في سنة 2020.

**2- انخفاض الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي بنسبة 6,1%.**

سيبلغ سعر الصرف في المتوسط 135 دينار لكل دولار أمريكي في نهاية سنة 2021، مقابل 126,8 دينار لكل دولارأمريكي سنة 2020 ، وهذا بالأخذ بعين الاعتبار التقلبات الحالية المصحوبةً بانخفاض قيمة الدولار الأمريكي مقابل اليورو.

**3- سيبلغ رصيد ميزان المدفوعات نهاية سنة 2021** قيمة - 3،5 مليار دولار أمريكي (-3,3% من الناتج الداخلي الخام) مقابل عجز يقدر سنة 2020 بـ -16,4 مليار دولار أمريكي بما يعادل تقلص كبير للعجز بمقدار +67,5%.

**4- سيحقق الميزان التجاري فائض قدره +2,35 مليار دولار أمريكي (+1,5% من الناتج الداخلي الخام).**

يرجع هذ التحسن المعتبر في الميزان التجاري حصريًا إلى زيادة صادرات المحروقات (+62%) وخارج المحروقات (+161%) والانخفاض في الواردات (-1,3%).

ستسجل الواردات (CAF) في نهاية سنة 2021 انخفاضًا إجماليًا قدره 746,2 مليون دولار أمريكي (-2,2% ) مقارنة بسنة 2020 ، وهذا نتيجة الإجراءات التي اتخذتها السلطات العمومية لتأطير نشاط التجارة الخارجية.

ستصل صادرات المحروقات إلى 32,4 مليار دولار أمريكي في نهاية سنة 2021، بزيادة قدرها 12,3مليار دولار أمريكي (+62%) مقارنة بسنة 2020 (20 ,2 مليار دولار أمريكي). وترجع هذه الزيادة إلى تحسن سعر البرميل في سوق النفط (+55,4%) و ارتفاع حجم الصادرات بنسبة 11,7% .

سترتفع الصادرات خارج المحروقات بنسبة 161,8% ، من 1,9 مليار دولار أمريكي في سنة 2020 إلى حوالي 5,0 مليار دولار أمريكي في سنة 2021.

**5- نسبة التضخم ستصل إلى 4,9%**

من المتوقع أن يصل مؤشر أسعار الاستهلاك إلى 4,9% في سنة 2021، وهو مستوى أعلى من المستوى المسجل خلال سنة 2020.

من المتوقع أن يرتفع متوسط التضخم من +2,4% في سنة 2020 إلى +4,9% في سنة 2021، مسجلا بذلك ارتفاعا ملموسا في الأسعار بنسبة +2,5 نقطة مئوية، الناتج أساسا عن ارتفاع أسعار المواد الأولية على المستوى الدولي وكذا التكاليف المرتبطة باللوجستيك.

**6- توقعات اختتام ميزانية الدولة تتم على النحو التالي:**

- ستصل **إيرادات الميزانية** إلى 5858,03 مليار دينار جزائري مقابل 5114,09 مليار دينار جزائري في نهاية سنة 2020 بزيادة قدرها +743,9 مليار دينار جزائري (+14,5%)، نتيجة ارتفاع الجباية البترولية بـ 532,34 مليار دينار جزائري (+38,2%) والموارد العادية بـ 211,6 مليار دينار جزائري (+5,7%). ستبلغ الجباية البترولية الواجب تحصيلها نهاية سنة 2021 قيمة 778,1 مليار دينار جزائري مقارنة بما تم تحصيله سنة 2020، نتيجة ارتفاع سعر برميل النفط "صحاري بلاند" الذي قد يصل في المتوسط من مبلغ 41,8 دولار أمريكي/ برميل في سنة 2020 إلى 65 دولار أمريكي/ برميل في سنة 2021 . بالنسبة للموارد العادية، فإن الارتفاع في نهاية سنة 2021 مقارنة بسنة 2020 سينتج بشكل أساسي عن الزيادة في الإيرادات الجبائية (+5,5%) والإيرادات العادية غير الجبائية (+10,0%) والإيرادات الاستثنائية (+5,4%).
- ستبلغ **نفقات الميزانية** 8642,7 مليار دينار جزائري نهاية سنة 2021 مقابل 6902,9 مليار دينار جزائري في سنة 2020 مسجلا ارتفاعا يقدر بـ 25,2% نتيجة للزيادة في نفقات التسيير (+13,1%) و نفقات التجهيز (+57,3%).

سترتفع **نفقات التسيير** من 5009,3 مليار دينار جزائري في سنة 2020 إلى 5664,5 مليار دينار جزائري في سنة 2021.

وستصل نفقات التجهيز في نهاية سنة 2021 إلى 2978,2 مليار دينار جزائري مقابل 1893,5 مليار دينار جزائري في نهاية سنة 2020.

- سيؤدي مستوى إيرادات ونفقات الميزانية، المشار إليها أعلاه، إلى **عجز إجمالي للخزينة** يبلغ – 3614,2 مليار دينار جزائري (–16,5% من الناتج الداخلي الخام)، أخذا بعين الاعتبار رصيد حسابات التخصيص البالغ +45 مليار دج وتدخل الخزينة البالغ –874,8 مليار دج، مقابل – 2725,4 مليار دينار جزائري في نهاية سنة 2020 (–14,6% من الناتج الداخلي الخام).

هذا التفاقم في عجز الخزينة ناتج عن الزيادة في نفقات الميزانية (+25,2%)، الناجمة بشكل أساسي عن الارتفاع في نفقات التجهيز (+57,3%).سيتم تمويل هذا العجز باللجوء إلى آليات الخزينة و الاقتطاع من صندوق ضبط الإيرادات.

**خلاصة الفصل الثالث:**

في الختام، انخفاض الدينار الجزائري من 2000 إلى 2016 أثر سلبًا على التجارة الخارجية للبلاد. فقد أدى هذا الانخفاض إلى تقليل القدرة التنافسية للمنتجات الجزائرية في الأسواق العالمية وزيادة تكلفة الواردات، مما تسبب في تحديات اقتصادية كبيرة. لذلك، ينبغي على الحكومة اتخاذ إجراءات فعالة لتحفيز الاقتصاد وتعزيز القيمة الدولية للدينار الجزائري من خلال سياسات نقدية واقتصادية مستدامة، واستكشاف فرص التعاون الدولي، وتعزيز الإصلاحات الهيكلية لتعزيز التنمية الاقتصادية وتحقيق الاستقرار المالي في البلاد.

النقاط الرئيسية هي:

- ✓ انخفاض الدينار الجزائري من 2000–2016 التجارة الخارجية الجزائرية.
- ✓ جعلت المنتجات الجزائرية أقل تنافسية في الأسواق العالمية وتكلفة الواردات أكثر تكلفة.
- ✓ هذا تسبب في تحديات اقتصادية كبيرة.
- ✓ يجب على الحكومة اتخاذ إجراءات تحفيز الاقتصاد.
- ✓ تعزيز القيمة الدولية للدينار الجزائري من خلال سياسات نقدية واقتصادية.
- ✓ استكشاف فرص التعاون الدولي.
- ✓ تعزيز الإصلاحات الهيكلية.
- ✓ تعزيز التنمية الاقتصادية والاستقرار المالي.

# الخاتمة

**الخاتمة:**

تظهر دراسة سياسة تخفيض العملة وأثرها على التجارة الخارجية في الجزائر أن تخفيض قيمة الدينار الجزائري يحمل تأثيرات متنوعة على الاقتصاد الوطني. يمكن أن يؤدي تخفيض العملة إلى تعزيز الصادرات الجزائرية بجعلها أكثر تنافسية في الأسواق الدولية، مما قد يسهم في تحسين رصيد الميزان التجاري. على الجانب الآخر، قد يزيد من تكلفة الواردات ويسبب تضخماً في الأسعار، مما يؤثر سلباً على القوة الشرائية للمواطنين وعلى الاقتصاد بشكل عام.

تُظهر تحليلات وبيانات الديوان الوطني للإحصاء، قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي وبنك الجزائر أن تأثيرات تخفيض العملة تعتمد بشكل كبير على هيكل الاقتصاد والسياسات المكملة التي تتبناها الحكومة. إن السياسات الاقتصادية والتجارية المصاحبة لتخفيض العملة تلعب دوراً حاسماً في تحديد مدى نجاح هذه السياسة في تحقيق أهدافها.

**1-اختبار الفرضيات**

بعد الدراسة النظرية والقياسية على حالة الجزائر يمكن اختبار الفرضيات التالية:

- اثبات عدم صحة الفرضية الاولى والتي تقر بأن تخفيض الدينار الجزائري يؤثر على الميزان التجاري والدليل على نفيينا لهذه الفرضية هو الدراسة القياسية التي قمنا بها من خلال تحديد العلاقة السببية بين المتغيرين حيث أوضحت أن تخفيض العملة لا يؤثر على الميزان التجاري.
- اثبات عدم صحة الفرضية الثانية والتي تقول بأن تخفيض قيمة العملة الجزائرية يؤدي إلى زيادة حجة التجارة الخارجية، حيث أثبتت الدراسة القياسية أن تخفيض قيمة الدينار الجزائري ليس لها فعالية في التأثير على التجارة الخارجية، من جهة أخرى أثبتت الدراسة أن رصيد الميزان التجاري هو من يؤثر على قيمة العملة المحلية.
- اثبات صحة الفرضية الثالثة والتي تقر بأن ارتفاع تكلفة الواردات وانخفاض قيمة الصادرات في الجزائر أدى إلى تخفيض قيمة الدينار الجزائري. يمكن تبرير الفرضية حسب الدراسة

القياسية التي قدمناها أن هذا التخفيض يرتبط بنموذج العرض والطلب على العملة المحلية، حيث يتزايد الطلب على العملات الأجنبية لتغطية الواردات المتزايدة وتراجع الصادرات، مما يؤدي إلى زيادة الضغط على العرض من الدينار الجزائري وبالتالي تراجع قيمته في السوق النقدية المحلية.

**2-نتائج الدراسة**

نتائج دراسة سياسة تخفيض قيمة العملة وأثرها على التجارة الخارجية في الجزائر تمثلت في:

**1-<u>الجانب النظري</u>:**

- تخفيض قيمة العملة الوطنية يجعل الواردات أكثر تكلفة نسبيًا، مما يقلل من الطلب المحلي عليها.
- تخفيض الدينار الجزائري يؤدي إلى استفادة بعض الفئات الاجتماعية مثل المنتجين، ويضر بفئات أخرى مثل أصحاب الدخول الثابتة مثل أصحاب العقارات والمعاشات.
- توجد علاقة بين تخفيض العملة الوطنية و ميزان المدفوعات حيث أن التخفيض من قيمة العملة يساهم في تحسين ميزان المدفوعات إذا تم تحقيق فائض في الميزان التجاري بفضل زيادة الصادرات وتقليل الواردات.

**2-<u>الجانب التطبيقي:</u>**

- أظهرت الدراسة أن سياسات تخفيض قيمة العملة في الجزائر لم تكن لها تأثير ملموس على تعزيز التجارة الخارجية أو تحسين رصيد الميزان التجاري.
- تبين أن تغيرات في قيمة الصادرات والواردات هي العوامل الأساسية التي تؤثر على توجهات سعر الصرف وليس سياسات تخفيض العملة.
- على الرغم من التخفيضات في العملة، استمرت التكاليف المرتفعة للواردات وتراجع قيمة الصادرات، مما أدى إلى تقلص في القيمة الفعلية للدينار الجزائري بدون تحقيق مكاسب في التجارة الخارجية.

- تسببت تلك السياسات في تراجع قيمة الدينار الجزائري.

**3-توصيات الدراسة**

ينبغي على الجزائر تنفيذ إصلاحات هيكلية شاملة تستهدف تعزيز الجهاز الإنتاجي المحلي عبر دعم المستثمرين المحليين وتقديم التسهيلات اللازمة، وكذلك تعزيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتجة وشركات المناولة لتعزيز القدرة التصديرية.

- ✓ تعزيز الجهاز الإنتاجي المحلي عبر تقديم الدعم والتسهيلات الضرورية للمستثمرين المحليين، مما يساهم في تعزيز القدرة التنافسية للمنتجات الجزائرية في الأسواق الدولية.
- ✓ تنويع الاقتصاد الجزائري عبر دعم وتعزيز قطاعات السياحة والزراعة، والاستفادة الكاملة من الموارد والإمكانيات الواسعة المتاحة في هذين القطاعين، للحد من اعتماد الاقتصاد على النفط والغاز.
- ✓ تقليص فاتورة الاستيراد من خلال تحديد الأولويات في الواردات وفرض قيود على البضائع غير الأساسية، مما يسهم في تحسين ميزان المدفوعات وتقليل التبعيات على العملة المحلية.
- ✓ استخدام التكنولوجيا والأنظمة المعلوماتية المتقدمة لتحليل وتنبؤ بمخاطر تقلبات سعر الصرف، لاتخاذ قرارات اقتصادية مدروسة وفعالة.
- ✓ تعزيز التحكم في الكتلة النقدية ومكافحة السوق السوداء، من خلال تنفيذ سياسات نقدية حكيمة تحافظ على استقرار السوق المالي وتعزز الثقة بالعملة المحلية.
- ✓ تعزيز الاستثمار في القطاعات غير النفطية مثل الصناعات التحويلية والخدمات، وتحسين البنية التحتية والإنتاجية، لتحسين أداء الجهاز الإنتاجي وتعزيز التنافسية الاقتصادية للجزائر على الصعيد الدولي.

هذه التوصيات تهدف إلى تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري وتحقيق استقرار اقتصادي مستدام على المدى الطويل.

# قائمة المصادر
# والمراجع والملاحق

**قائمة المصادر والمراجع والملاحق:**

**الكتب:**


1. أشرف أحمد العدلي، **التجارة الدولية**، شركة رؤية ومؤسسة، ط1 ، الإسكندرية، مصر، 2006.
2. أشرف أحمد العدلي، **التجارة الدولية**، شركة رؤية ومؤسسة، ط1 ، الإسكندرية، مصر،2006 .
3. الجراح عبدالله، **التمويل الدولي والاستثمار**، جامعة الملك سعود، الرياض، 2011.
4. الحمزاوي محمد كمال، سوق الصرف الاجنبي، منشأة المعارف، الاسكندرية، مصر، 2004.
5. رانيا محمود عمارة "العلاقات الاقتصادية الدولية "مركز الدراسات العربية، الطبعة ،1 مصر، 2016.
6. رنان مختار، **التجارة الدولية ودورها في النمو الاقتصادي**، منشوراة الحياة،ط1 ،الجزائر 2009.
7. زينب حسن عوض الله، **الاقتصاد الدولي**، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2014 .
8. السربيتي محمد أحمد، التجارة الخارجية ، دار الجامعية للنشر، مصر، 2009.
9. السيد محمد أحمد السريتي، **إقتصاديات التجارة الخارجية بين النظرية والتطبيق**، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر.
10. السيد محمد احمد السريتي، **اقتصاديات التجارة الدولية بين النظرية والتطبيق**، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ط1، 2011.
11. السيد محمد احمد السريتي، **اقتصاديات التجارة الدولية بين النظرية والتطبيق**، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ط1، 2011.
12. عبد الحسين الجليل عبد الحسن الغالبي، سعر الصرف وادارته في ظل الصدمات الاقتصادية، الطبعة الاولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان.
13. عبد الناصر نزال العبادي، **منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 1999.
14. عبد الهادي عبد القادر السويفي، **التجارة الخارجية**، بدون دار نشر، مصر،2008 .

15. عبد الواحد عطية، **العلاقات الاقتصادية الدولية في الإسلام**، دار النهضة العربية، بيروت،2009.

16. عطاء لله الزبون، **التجارة الخارجية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.

17. عطاء لله الزبون، **التجارة الخارجية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2015.

18. مجيد علي حسين، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، الطبعة الأولى، دار وائل، عمان، 2003.

19. محمد صفوت قابل، **نظريات وسياسات التجارة الدولية**، مطبعة العشرى، مصر،2010 .

20. محمد صفوت قابل، **نظريات وسياسات التجارة الدولية**، مطبعة العشرى، مصر،2010 .

21. محمود يونس اقتصاديات دولية الدار الجامعية الإسكندرية، 2007.

22. مختار رنان، **التجارة الدولية ودورها في النمو الاقتصادي**، منشورات الحياة، الجزائر،2009.

23. مصطفى رشدي شيحة، **اتفاقات التجارة العالمية في عصر العولمة**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر،2004 .

24. نبيل حشاد، **الجات ومنظمة التجارة العالمية – أهم التحديات في مواجهة الاقتصاد العربي**، الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة، مصر.

25. نعمان سعيدي، " البعد الدولي للنظام النقدي برعاية صندوق النقد الدولي. دار بلقيس، الطبعة 1، الجزائر، 2011.

26. يمن الحماقي، محمد بسيوني، عبير فرحات، **الاقتصاد الدولي**، دار النشر غير مذكورة، دون سنة.

**المذكرات:**

1. بلحرش عائشة، **سعر الصرف الحقيقي التوازني "دراسة حالة الجزائر"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود بنوك مالية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2013-2014.
2. بلحرش عائشة، سعر الصرف الحقيقي التوازني-**دراسة حالة الدينار الجزائري**-، جامعة تلمسان، الجزائر، 2014.
3. بن ياني مراد، **سعر الصرف و دوره في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة قياسية – حالة الجزائر**-، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية خصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير و العلوم التجارية، مدرسة الدكتوراه و التسيير الدولي للمؤسسات، تلمسان، الجزائر، 2011-2012.
4. حشماوي محمد، **الاتجاهات الجديدة في التجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية**، دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر، 2006.
5. دوحة سلمي، اثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري و سبل علاجها ( دراسة حالة الجزائر )، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثلث في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية، جامعة محمد خضير بسكرة، 2015.
6. رشيدة زاوية، **تخفيض قيمة العملة بين إشكالية توازن و اختلال ميزان المدفوعات في المدى الطويل – دراسة تحليلية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990-2013** ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2013.
7. سي محمد سامية، **اختلال سعر الصرف الحقيقي – فعالية سعر الصرف الموازي- دراسة قياسية لحالة الجزائر (1974-2012)** ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد قياسي بنكي و مالي، كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2015.
8. مقداد عبد الجبار حامد قدوس اختبار نظام سعر الصرف الأمثل للدينار الأردني 1978-1997، مذكرة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة آل البيت المملكة العربية السعودية 1999.

**المجلات:**

1. حسين سرمد، "تحليل اقتصادي للتجارة الخارجية للمنتجات الزراعية في العراق للمدة (1990-2004)"،**مجلة الإدارة الاقتصاد،** العدد75، المعهد التقني،2009
2. الرفاعي عبد الهادي، "دراسة الآثار الاقتصادية المتبادلة بين قطاع التجارة الخارجية وقطاعات الاقتصاد الأخرى"، **سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية،** مجلد27، عدد2،جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، 2005.
3. صبحي حسون الساعدي ايادي حماد عبد اثر تخفيض قسمة الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية مجلة جامعة الانبار
4. عبد الحق بوعتروس، أثر تغير سعر الصرف على الأسعار المحلية مجلة العلوم الإنسانية، العدد 3 ، جامعة قسنطينة ، الجزائر ، 2000.
5. محمد قويدري، **إنعكاسات تحرير التجارة العالمية على إقتصاديات البلدان النامية،** مجلة الباحث، العدد 01 ، جامعة ورقلة، الجزائر ، 2003.

المواقع الإلكترونية:

1. لمركز الوطني للإعلام الالي والإحصاء التابع للجمارك CNIS
2. قاعدة بيانات الصندوق النقد الدولي

# الملاحق

## الجدول (أ)
## الإيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة

| إيرادات الميزانية ( آلاف دج) | م ق م 2022 | 2023 | 2024 |
|---|---|---|---|
| **1.الموارد العادية** | | | |
| **1.1. الإيرادات الجبائية :** | | | |
| 001.201- حواصل الضرائب المباشرة | 1 191 069 477 | 1 206 285 213 | 1 259 071 562 |
| 002.201- حواصل التسجيل و الطابع | 95 364 049 | 99 975 507 | 104 738 367 |
| 003.201- حواصل الضرائب المختلفة على الأعمال | 1 207 443 422 | 1 256 460 768 | 1 317 444 949 |
| (منها الرسم على القيمة المضافة ا لمطبق على المنتوجات المستوردة) | 453 109 392 | 468 636 179 | 488 086 850 |
| 004.201- حواصل الضرائب غير المباشرة | 20 035 075 | 22 704 301 | 23 170 637 |
| 005.201- حواصل الجمارك | 343 948 793 | 354 219 030 | 367 226 576 |
| **المجموع الفرعي(1)** | **2 857 860 816** | **2 939 644 819** | **3 071 652 091** |
| **2.1. الإيرادات العادية** | | | |
| 006.201- حاصل دخل أملاك الدولة | 39 884 715 | 40 290 896 | 40 695 967 |
| 007.201- الحواصل المختلفة للميزانية | 191 216 710 | 192 352 204 | 193 884 325 |
| 008.201- الإيرادات النظامية | 50 000 | 50 000 | 50 000 |
| **المجموع الفرعي(2)** | **231 151 425** | **232 693 100** | **234 630 292** |
| **3.1- إيرادات أخرى** | | | |
| - إيرادات أخرى | 490 300 000 | 485 000 000 | 485 000 000 |
| **المجموع الفرعي (3)** | **490 300 000** | **485 000 000** | **485 000 000** |
| **مجموع الموارد العادية** | **3 579 312 241** | **3 657 337 918** | **3 791 282 383** |
| **2. الجباية البترولية** | | | |
| 011.201- الجباية البترولية | 2 103 909 240 | 2 209 676 012 | 2 292 798 452 |
| **المجموع العام للإيرادات** | **5 683 221 481** | **5 867 013 930** | **6 084 080 835** |

*الجدول (ج)*

*توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لمشروع قانون المالية حسب القطاعات*

)بآلاف دج(

| القطاعات | رخص البرامج | اعتمادات الدفع |
|---|---|---|
| الصناعة | 3 210 827 | 4 797 017 |
| المناجم و الطاقة | 1 755 000 | 1 755 000 |
| الفلاحة والري | 83 026 548 | 253 446 227 |
| دعم الخدمات المنتجة | 5 249 200 | 36 536 643 |
| المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية | 479 429 806 | 736 118 670 |
| التربية والتكوين | 175 979 141 | 228 105 205 |
| المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية | 43 758 179 | 156 962 428 |
| دعم الحصول على سكن | 56 492 500 | 196 139 325 |
| مواضيع مختلفة | 1 100 000 000 | 1 000 000 000 |
| المخططات البلدية للتنمية | 100 000 000 | 100 000 000 |
| **المجموع الفرعي للاستثمار** | **2 048 901 201** | **2 713 860 515** |
| دعم النشاط الاقتصادي (تخصيصات لحسابات التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد) | - | 433 039 657 |
| مخصصات صناديق الاستثمار لفائدة الولايات الجديدة | - | 10 000 000 |
| الإحتياطات المخصصة للنفقات غير المتوقعة | 400 000 000 | 390 000 000 |
| **المجموع الفرعي لعمليات برأس المال** | **400 000 000** | **833 039 657** |
| **مجموع ميزانية التجهيز** | **2 448 901 201** | **3 546 900 172** |

## الجدول (ب)

## توزيع الاعتمادات المفتوحة بعنوان ميزانية التسيير لمشروع قانون المالية لسنة 2022 حسب كل دائرة وزارية

| الدوائر الوزارية | المبالغ (دج) |
|---|---|
| رئاسة الجمهورية | 15 201 224 000 |
| مصالح الوزير الأول | 4 551 727 000 |
| الدفاع الوطني | 1 300 000 000 000 |
| المالية | 92 928 896 000 |
| الشؤون الخارجية و الجالية الوطنية في الخارج | 42 716 908 000 |
| الداخلية و الجماعات المحلية والتهيئة العمرانية | 585 370 059 000 |
| العدل | 92 259 049 000 |
| الطاقة و المناجم | 86 329 388 000 |
| الانتقال الطاقوي و الطاقات المتجددة | 263 950 000 |
| المجاهدين و ذوي الحقوق | 232 474 088 000 |
| الشؤون الدينية و الأوقاف | 30 079 668 000 |
| التربية الوطنية | 825 004 074 000 |
| التعليم العالي و البحث العلمي | 400 051 187 000 |
| التكوين و التعليم المهنيين | 60 564 109 000 |
| الثقافة و الفنون | 16 097 228 000 |
| الشباب و الرياضة | 45 094 954 000 |
| الرقمنة و الإحصائيات | 819 770 000 |
| البريد المواصلات | 2 723 347 000 |
| التضامن الوطني و الأسرة و قضايا المرأة | 138 641 392 000 |
| الصناعة | 4 891 391 000 |
| الفلاحة و التنمية الريفية | 341 449 616 000 |
| السكن والعمران و المدينة | 19 612 605 000 |
| التجارة وترقية الصادرات | 20 874 651 000 |
| الاتصال | 18 515 988 000 |
| الأشغال العمومية | 16 551 330 000 |
| النقل | 11 238 541 000 |
| الموارد المائية والأمن المائي | 21 267 065 000 |
| السياحة و الصناعة التقليدية | 3 585 273 000 |
| الصحة | 439 422 008 000 |
| العمل و التشغيل و الضمان الاجتماعي | 176 128 397 000 |
| العلاقات مع البرلمان | 233 453 000 |
| البيئة | 2 752 149 000 |
| الصيد البحري و المنتجات الصيدية | 2 749 210 000 |
| الصناعة الصيدلانية | 527 000 000 |
| **المجموع الفرعي** | **5 050 969 695 000** |
| التكاليف المشتركة | 1 260 562 742 000 |
| **المجموع العام** | **6 311 532 437 000** |

## المجاميع الرئيسية لتأطير مشروع قانون المالية

| | الوحدة | 2019 | 2020 | 2021 ق م | 2021 ق م ت | 2021 إغلاق | 2022 م ق م | 2023 تقديرات | 2024 تقديرات |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| صادرات المحروقات | $10^6$ دولار أمريكي | 33 243,86 | 20 015,78 | 23 211,72 | 23 630,33 | 32 445,89 | 27 896,59 | 28 145,39 | 28 187,29 |
| سعر البرميل للبترول الخام | دولار أمريكي | 64,43 | 41,83 | 45,00 | 45,00 | 65,00 | 50,00 | 50,00 | 50,00 |
| سعر الصرف | دينار / دولار أمريكي | 119,36 | 126,82 | 142,20 | 142,20 | 135,00 | 149,31 | 156,78 | 164,61 |
| واردات السلع (CAF) | $10^6$ دولار أمريكي | 41 934,12 | 34 391,64 | 30 045,48 | 30 415,09 | 33 645,48 | 31 839,87 | 31 229,15 | 30 834,22 |
| الناتج الداخلي الخام | $10^9$ دينار | 20 428,32 | 18 723,53 | 20 525,90 | 20 741,05 | 21 888,78 | 23 034,04 | 24 284,30 | 25 581,68 |
| الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات | $10^9$ دينار | 16 437,95 | 16 344,73 | 16 426,36 | 16 639,40 | 17 198,27 | 18 552,60 | 19 535,52 | 20 596,01 |
| نمو الناتج الداخلي الخام | % | 0,80 | -4,90 | 3,98 | 4,21 | 4,40 | 3,28 | 2,92 | 3,15 |
| نمو الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات | % | 2,43 | -3,61 | 2,42 | 3,18 | 3,54 | 4,02 | 3,43 | 3,78 |
| الجباية البترولية المقيدة في الميزانية | $10^9$ دينار | 2 518,49 | 1 394,71 | 1 919,23 | 1 927,05 | 1 927,05 | 2 103,91 | 2 209,68 | 2 292,80 |
| نسبة التضخم | % | 1,95 | 2,42 | 4,50 | 4,90 | 4,90 | 3,67 | 3,70 | 3,85 |

تقديرات الموازنة لمشروع قانون المالية لسنة 2022

| مليار دينار | 2019 | 2020 | 2021 ق م | 2021 ق م ت | 2021 إغلاق | 2022 م ق م | 2023 تقديرات | 2024 تقديرات |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| إيرادات الموازنة | 6601,58 | 5114,09 | 5328,18 | 5331,84 | 5858,03 | 5683,22 | 5867,01 | 6084,08 |
| الجباية البترولية | 2518,49 | 1394,71 | 1919,23 | 1927,05 | 1927,05 | 2103,91 | 2209,68 | 2292,80 |
| الإيرادات الجبائية منها | 2843,47 | 2625,17 | 2651,70 | 2635,61 | 2769,66 | 2857,86 | 2939,64 | 3071,65 |
| الضريبة على الدخل الإجمالي/الأجور | 774,51 | 766,55 | 751,13 | 797,26 | 796,67 | 652,44 | 680,88 | 707,13 |
| الضريبة على الدخل الإجمالي/الفئات الأخرى | 87,02 | 81,92 | 101,81 | 86,47 | 83,55 | 93,59 | 101,16 | 106,27 |
| الضريبة على أرباح الشركات | 384,72 | 323,85 | 388,07 | 308,26 | 307,66 | 426,36 | 404,63 | 425,09 |
| الرسم على القيمة المضافة المطبق على الواردات | 521,36 | 445,42 | 401,99 | 404,14 | 443,51 | 453,11 | 468,64 | 488,09 |
| الرسم على القيمة المضافة المطبق على المنتوجات المحلية | 333,97 | 313,59 | 341,68 | 341,61 | 358,40 | 389,30 | 401,88 | 429,12 |
| الرسم الداخلي على الاستهلاك/السجائر والمشروبات الكحولية | 85,39 | 90,80 | 95,51 | 113,93 | 111,32 | 118,48 | 123,86 | 129,91 |
| الرسم على المنتوجات البترولية | 165,04 | 161,04 | 139,19 | 171,60 | 204,10 | 207,97 | 221,16 | 227,33 |
| مساهمات غير مباشرة | 5,23 | 6,12 | 29,62 | 5,26 | 4,80 | 20,04 | 22,70 | 23,17 |
| مداخيل جمركية | 362,13 | 328,21 | 308,96 | 312,18 | 328,62 | 343,95 | 354,22 | 367,23 |
| حقوق التسجيل والطابع | 83,70 | 69,34 | 61,64 | 62,41 | 86,40 | 95,36 | 99,98 | 104,74 |
| الإيرادات غير الجبائية | 203,73 | 178,42 | 192,20 | 204,12 | 196,27 | 231,10 | 232,64 | 234,58 |
| حاصل مداخيل أملاك الدولة | 49,23 | 42,62 | 35,40 | 47,32 | 39,47 | 39,88 | 40,29 | 40,70 |
| الحواصل المختلفة للميزانية | 154,50 | 135,80 | 156,80 | 156,80 | 156,80 | 191,22 | 192,35 | 193,88 |
| الإيرادات الإستثنائية | 1035,87 | 915,77 | 565,00 | 565,00 | 965,00 | 490,30 | 485,00 | 485,00 |
| إيرادات نظامية، هبات وتبرعات | 0,02 | 0,03 | 0,05 | 0,05 | 0,05 | 0,05 | 0,05 | 0,05 |
| نفقات الموازنة | 7741,35 | 6902,89 | 8113,03 | 8642,68 | 8642,68 | 9858,43 | 9682,04 | 9821,96 |
| التسيير | 4895,24 | 5009,35 | 5314,51 | 5664,51 | 5664,51 | 6311,53 | 6273,73 | 6451,23 |
| التجهيز | 2846,11 | 1893,54 | 2798,52 | 2978,18 | 2978,18 | 3546,90 | 3408,30 | 3370,73 |
| رصيد الموازنة | -1139,77 | -1788,80 | -2784,85 | -3310,85 | -2784,65 | -4175,21 | -3815,02 | -3737,88 |
| الرصيد الإجمالي للخزينة | -1964,63 | -2725,38 | -3614,42 | -4140,42 | -3614,23 | -4929,27 | -4541,73 | -4569,63 |
| الرصيد الإجمالي للخزينة/الناتج الداخلي الخام (%) | -9,62 | -14,56 | -17,61 | -19,96 | -16,51 | -21,40 | -18,70 | -17,86 |

## تقديرات الميزانية (تغيرات %)

| %بـ | 2020 / 2019 | إغلاق 2021 / 2020 | م ق م 2022 / إغلاق 2021 | تقديرات 2023 / م ق م 2022 | تقديرات 2024 / تقديرات 2023 |
|---|---|---|---|---|---|
| إيرادات الميزانية | -22,53 | 14,55 | -2,98 | 3,23 | 3,70 |
| الجباية البترولية | -44,62 | 38,17 | 9,18 | 5,03 | 3,76 |
| الإيرادات الجبائية | -7,68 | 5,50 | 3,18 | 2,86 | 4,49 |
| الإيرادات غير الجبائية | -12,42 | 10,01 | 17,75 | 0,67 | 0,83 |
| الإيرادات الاستثنائية | -11,59 | 5,38 | -49,19 | -1,08 | 0,00 |
| أموال المساعدات، هبات وتبرعات | 17,39 | 85,19 | 0,00 | 0,00 | 0,00 |
| نفقات الميزانية | -10,83 | 25,20 | 14,07 | -1,79 | 1,45 |
| التسيير | 2,33 | 13,08 | 11,42 | -0,60 | 2,83 |
| التجهيز | -33,47 | 57,28 | 19,10 | -3,91 | -1,10 |

أبرز مؤشرات الميزانية لمشروع قانون المالية لسنة 2022

| % | 2019 | 2020 | 2021 ق م | 2021 ق م ت | 2021 إغلاق | 2022 م ق م | 2023 تقديرات | 2024 تقديرات |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| إيرادات الميزانية / الناتج الداخلي الخام | 32,32 | 27,31 | 25,96 | 25,71 | 26,76 | 24,67 | 24,16 | 23,78 |
| موارد عادية / الناتج الداخلي الخام | 19,99 | 19,86 | 16,61 | 16,42 | 17,96 | 15,54 | 15,06 | 14,82 |
| نفقات التجهيز/ الناتج الداخلي الخام | 13,93 | 10,11 | 13,63 | 14,36 | 13,61 | 15,40 | 14,04 | 13,18 |
| نفقات التسيير/ الناتج الداخلي الخام | 23,96 | 26,75 | 25,89 | 27,31 | 25,88 | 27,40 | 25,83 | 25,22 |
| رصيد الميزانية / الناتج الداخلي الخام | -5,58 | -9,55 | -13,57 | -15,96 | -12,72 | -18,13 | -15,71 | -14,61 |
| رصيد الميزانية / الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات | -6,93 | -10,94 | -16,95 | -19,90 | -16,19 | -22,50 | -19,53 | -18,15 |
| الرصيد الإجمالي للخزينة/ الناتج الداخلي الخام | -9,62 | -14,56 | -17,61 | -19,96 | -16,51 | -21,40 | -18,70 | -17,86 |
| الرصيد الإجمالي للخزينة/ الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات | -11,95 | -16,67 | -22,00 | -24,88 | -21,02 | -26,57 | -23,25 | -22,19 |

ملخص مجاميع القطاع الحقيقي لمشروع قانون المالية لسنة 2022

| مليار درج | 2019 | | 2020 | | ق م 2021 | | ق م ت 2021 | | إغلاق 2021 | | م ق م 2022 | | تقديرات 2023 | | تقديرات 2024 | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | القيمة الجارية | نمو الحجم % | القيمة الجارية | نمو الحجم % | القيمة الجارية | نمو الحجم % | القيمة الجارية | نمو الحجم % | القيمة الجارية | نمو الحجم % | القيمة الجارية | نمو الحجم % | القيمة الجارية | نمو الحجم % | القيمة الجارية | نمو الحجم % |
| القيم المضافة | | | | | | | | | | | | | | | | |
| الزراعة | 2 529,05 | 2,70 | 2 631,38 | 1,65 | 2 783,61 | 3,45 | 2 783,61 | 3,45 | 2 799,07 | 4,08 | 2 989,83 | 4,54 | 3 185,98 | 4,31 | 3 445,17 | 5,16 |
| المحروقات | 3 990,37 | -4,90 | 2 378,80 | -10,22 | 4 099,54 | 10,62 | 4 101,66 | 10,15 | 4 690,51 | 10,26 | 4 481,45 | 0,59 | 4 748,77 | 0,79 | 4 985,66 | 0,54 |
| الصناعة | 1 165,70 | 3,80 | 1 176,43 | -1,70 | 1 233,34 | 5,90 | 1 230,32 | 5,90 | 1 295,88 | 4,48 | 1 392,08 | 4,13 | 1 479,47 | 4,28 | 1 607,66 | 4,38 |
| البناء والأشغال العمومية | 2 491,98 | 3,80 | 2 462,16 | -3,15 | 2 529,50 | 3,51 | 2 561,29 | 3,85 | 2 675,89 | 3,83 | 2 838,71 | 4,69 | 3 084,95 | 4,44 | 3 246,47 | 4,36 |
| الخدمات السوقية | 5 583,90 | 3,00 | 5 361,44 | -6,83 | 5 339,47 | 2,50 | 5 354,67 | 3,62 | 5 612,57 | 4,25 | 6 066,26 | 4,62 | 6 421,59 | 4,45 | 6 831,88 | 4,55 |
| الضرائب والرسوم | 1 614,51 | -1,88 | 1 546,57 | -9,23 | 1 210,60 | -5,30 | 1 203,96 | -6,20 | 1 286,65 | -1,40 | 1 351,65 | -0,16 | 1 395,50 | -0,64 | 1 464,93 | 0,10 |
| الخدمات غير السوقية | 3 052,80 | 1,84 | 3 166,75 | -0,23 | 3 329,83 | 2,21 | 3 505,55 | 4,62 | 3 528,20 | 3,75 | 3 914,07 | 3,63 | 3 968,05 | 1,55 | 3 999,91 | 2,05 |
| الناتج الداخلي الخام | 20 428,32 | 0,80 | 18 723,53 | -4,90 | 20 525,90 | 3,98 | 20 741,05 | 4,21 | 21 888,78 | 4,40 | 23 034,04 | 3,28 | 24 284,30 | 2,92 | 25 581,68 | 3,15 |
| الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات | 16 437,95 | 2,43 | 16 344,73 | -3,61 | 16 426,36 | 2,42 | 16 639,40 | 3,18 | 17 198,27 | 3,54 | 18 552,60 | 4,02 | 19 535,52 | 3,43 | 20 596,01 | 3,78 |
| الناتج الداخلي الخام خارج الزراعة | 17 899,27 | 0,54 | 16 092,15 | -5,83 | 17 742,29 | 4,07 | 17 957,44 | 4,34 | 19 089,71 | 4,45 | 20 044,21 | 3,10 | 21 098,32 | 2,71 | 22 136,50 | 2,84 |
| الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات والزراعة | 13 908,89 | 2,38 | 13 713,35 | -4,57 | 13 642,75 | 2,21 | 13 855,78 | 3,12 | 14 399,20 | 3,44 | 15 562,76 | 3,92 | 16 349,55 | 3,26 | 17 150,84 | 3,51 |